الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

رقم التسجيل:

الشعبة: علوم التسيير

إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية

دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – عين البيضاء

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبة:
سمية بركاني

إشراف الأستاذ:
أ. فاتح بن نونة

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتورة فراح خالدي.....رئيسا
الأستاذ خالد مسيف.....مناقشا
الأستاذ فاتح بن نونة .....مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2015/ 2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات

و الله بما تعملون خبير"

صدق الله العظيم

الحمد لله تعالى الذي أنار دربنا و أعاننا على إتمام هذا

العمل أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في

إخراج هذه المذكرة إلى النور،

و أخص بالذكر:

المشرف الأستاذ: بن نونة فاتح على ملاحظاته القيمة

وتوجيهاته الدائمة وتعبه معنا،

وإلى كل من أمدني بالمساعدة أو النصح دون استثناء.

سمية بركاني.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من رعتني بعطفها وغمرتني بحبها وكانت سر وجودي، إلى من تألمت لألمي وفرحت لفرحي إلى:

أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من عبد لي دروب الحياة بالحب وإلى من أبصرت في عينيه إشراقة المستقبل إلى من احتميت به من غدر الزمن، إلى من يرد ربي إلى:

أبي الحنون أطال الله في عمره

إلى أحب الناس إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله كل واحد باسمه

إلى كل صديقات العزيزات

إلى كل من ذكره قلبي و لم يذكره قلمي

راجية من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

" اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعلمنا "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتويات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العناوين	الصفحة
شكر وتقدير	**I**
الإهداء	**II**
المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**VIII**
قائمة الأشكال	**X**
قائمة الملاحق	**XII**
مقدمة	**ب**
الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية	
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية	03
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية	03
المطلب الثاني: ميزانية البنك التجاري	05
المطلب الثالث: أنواع ووظائف البنوك التجارية	06
المبحث الثاني: مدخل للقروض البنكية	10
المطلب الأول: نشأة وتعريف القروض البنكية	10
المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية وخطوات منحها	13
المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية وأهم الاستراتيجيات الحديثة للحد منها	18
المبحث الثالث: مدخل للسيولة في البنوك التجارية	24
المطلب الأول: مفهم السيولة البنكية، مكوناتها وأهم العوامل المحددة لحجمها	24
المطلب الثاني: أهمية السيولة البنكية ومصادرها	28
المطلب الثالث: مستويات قياس درجة سيولة البنك التجاري	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية	
تمهيد	33
المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية	34

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية	34
المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية	35
المطلب الثالث: إجراءات الحد من المخاطر	41
المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية	43
المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر ،أهميتها وأهم العوامل المؤثرة فيها	43
المطلب الثاني: استراتيجيات وخطوات ومبادئ إدارة المخاطر	46
المطلب الثالث: لجنة بازل ومخاطر السيولة	50
المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها	53
المطلب الأول: تعريف مخاطر السيولة وأهم أسبابها	53
المطلب الثاني: أسباب الحاجة إلى السيولة وكيفية واستراتيجيات مقابلة متطلباتها	55
المطلب الثالث: السياسات والإجراءات لإدارة مخاطر السيولة، علاقة السيولة بالربحية	59
خلاصة الفصل	62
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
تمهيد	64
المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	65
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	65
المطلب الثاني: تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (325 بعين البيضاء)	73
المطلب الثالث: موارد البنك ومنتجاته	78
المبحث الثاني: السياسات الإقراضية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	81
المطلب الأول: القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	81
المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القرض	82
المطلب الثالث: كيفية منح ومتابعة القرض من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	85
المبحث الثالث: تقييم الكفاءة المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام مؤشرات السيولة المالية	89

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: حساب نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ما بين 2012-2013	89
المطلب الثاني: حساب وقياس خطر السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	97
المطلب الثالث: تأثير خطر السيولة على منح القروض في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	100
خلاصة الفصل	**103**
خاتمة.	**105**
قائمة المراجع	**109**
الملاحق	**116**
الملخص	-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	بنود ميزانية البنك التجاري 31 /12 / 20 xx	6
(2-1)	حاجة البنك إلى السيولة	25
(1-3)	حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR لسنتي 2012-2013	93
(2-3)	حساب نسبة السيولة القانونية لبنك BADR لسني 2012-2013	94
(3-3)	حساب نسبة التوظيف لبنك BADR لسنتي 2012-2013	95
(4-3)	حساب فائض الأساس لشهر ديسمبر	96
(5-3)	سلم استحقاق الأصناف الواسعة	97
(6-3)	حساب مؤشر السيولة المرجحة لبنك BADR	98

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	أنواع المخاطر البنكية	35
(2-2)	العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر	46
(3-1)	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	70
(3-2)	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	75

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق		
الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
الملحق رقم (01)	اتفاقية القرض	116
الملحق رقم (02)	سند لأمر	118
الملحق رقم (03)	وصل استلام ملف طلب القرض	119
الملحق رقم (04)	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لسنة 2012	120
الملحق رقم (05)	الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لسنة 2013	122

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر البنوك التجارية أوعية تتجمع فيها الأموال في شكل ودائع ليعاد إقراضها من جديد حسب شروط محددة لذوي الحاجة إليها، فضلا عن تقديم خدمات مختلفة في شتى مجالات التوظيف الممكنة بما يساهم في تمويل مختلف فعاليات الاقتصاد الوطني.

إن المتعاملين الاقتصاديين يبحثون عن جهة آمنة وموثوق فيها لإيداع أموالهم والحفاظ عليه واستغلالها عند الحاجة، كما يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم ويوفر لهم من الموارد المالية ما يؤمن لهم احتياجاتهم. لذلك، فإن الثقة بالبنك أمر بالغ الأهمية، حيث أن نجاحه في تحقيق هدف البقاء والنمو يتوقف بدرجة كبيرة على ثقة الجمهور به، والتي تعتمد بدورها على معايير عديدة كالسيولة والملاءة والدقة في أداء الأعمال، وحتى تضمن العمل وفق هذه المعايير اهتمت البنوك التجارية بالبحث بشكل مستمر عن الكيفية التي تمكنها من خلق نوع من الملاءة والتوافق بين طاقة التمويل والحاجة إليه، وهو ما يقصد به ضمان التوزيع المحكم لمواردها.

إن الطبيعة الخاصة للنشاطات البنكية المختلفة والعائد الذي تسعى البنوك التجارية لتحقيقه، جعل هذه الأخيرة تواجه مخاطر كبيرة ومختلفة تؤثر على مستوى ربحيتها ومكانتها في السوق، مثل خطر عدم التسديد، خطر السيولة، خطر سعر الصرف، خطر سعر الفائدة...إلخ.

وتسعى البنوك لتحقيق الأهداف التي تسمح لها بالبقاء والتوفيق بين الربحية، السيولة والضمان، إلا أن هناك عدة عوامل وقوى متغيرة تمثل مجمل الأخطار التي تهددها حتى في بقائها، الشيء الذي جعل بعض الباحثين يشبهون البنك في هذا المجال بآلة للمخاطر، حيث تعتبر إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية من التحديات التي تواجهها، فعدم توفر سيولة في البنوك يعتبر من الأسباب التي تقود إلى إفلاس وفشل البنك، ومن جهة أخرى فإن الاحتفاظ بسيولة مرتفعة تزيد عن الحاجة الفعلية له أي تجميد أموال كان بالإمكان توظيفها في مجالات تؤدي إلى حصول البنك على أرباح إضافية يشكل أيضا خطرا على البنك.

انطلاقا من أن استقرار الجهاز المالي والبنكي يتوقف على سلامة ونجاح البنوك في تبني استراتيجيات وأنظمة سليمة وفعالة لإدارة المخاطر البنكية على تنوعها، خاصة المتعلقة بالسيولة، ولذا فإن خطر السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه البنوك التجارية وخاصة فيما يتعلق بالقروض البنكية، ولذلك لابد من تقييم الأداء البنكي والوقوف عند أهم الجوانب السلبية المؤدية للوقوع في خطر السيولة ومحاولة معالجتها، والحد منها ومحاولة تفاديها في المستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-إشكالية الدراسة

وعلى ضوء ما سبق، يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

ما مدى تأثير مخاطر السيولة على منح القروض في البنوك التجارية ؟

وحتى تتسنى لنا الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نقصد بمخاطر السيولة ؟ وكيف يمكن للبنوك أن تتعامل معها ؟
- ✓ هل تطبق إدارة البنك التجاري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مؤشرات السيولة البنكية المفروضة من طرف السلطة النقدية ؟
- ✓ ماهي أثار السيولة على عمليات الإقراض في البنوك التجارية ؟

2-فرضيات الدراسة

من أجل حصر الموضوع وبهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات، التي سوف يتم إما تدعيمها أو رفضها، والمتكونة من:

- ✓ مخاطر السيولة هي عدم كفاية الأصول قصيرة الأجل لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل؛
- ✓ تطبق إدارة البنك التجاري لوكالة BADR مؤشرات السيولة البنكية المفروضة من طرف السلطة النقدية؛
- ✓ هناك علاقة وطيدة بين السيولة والقروض في البنوك التجارية.

3-أسباب اختيار الدراسة

تتمثل دوافع اختيار الموضوع فيما يلي:

- ✓ نوع التخصص الذي أدرسه، حيث له صلة مباشرة بتخصص المالية والبنوك؛
- ✓ الدور الرائد الذي تلعبه البنوك في التنمية الاقتصادية؛
- ✓ توضيح العمل البنكي؛
- ✓ الأهمية البالغة للبنوك وزيادة الإقبال والاعتماد عليها خاصة فيما يتعلق بمنح القروض وهذا يستدعي ضرورة الاهتمام بإدارة سيولتها بكفاءة عالية لتتمكن من القيام بنشاطها الأساسي ألا وهو منح القروض.

4-أهمية الدراسة

إن أهمية البحث في هذا المجال تبرز من خلال النقاط التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ إبراز الإجراءات والآليات السليمة التي تقوم بها البنوك التجارية لإدارة مخاطر السيولة؛
- ✓ تحقيق نمو سليم وبشكل يتحقق مع أرباح تساهم في تحسين المركز المالي للبنك؛
- ✓ الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وكل من العائد والمخاطرة؛
- ✓ التأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات المتوافقة مع الأهداف الاستراتيجية القصيرة والطويلة الأجل والموضوعة من قبل مجلس إدارة البنك؛
- ✓ تقليص معظم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها البنوك.

5-أهداف الدراسة

يمكن حصر الأهداف التي يرمي إليها البحث من خلال ما يلي:

- ✓ محاولة لفت انتباه البنوك إلى ضرورة الاحتفاظ بقدر معين من السيولة وتطبيق سيادتها وأسسها على أرض الواقع؛
- ✓ المعرفة الجيدة لخطر السيولة لتطوير الخدمات البنكية والارتقاء بجودتها؛
- ✓ التعرف على الوسائل والطرائق التي يستعملها البنك لتقييم وتقدير خطر السيولة.

6-منهج الدراسة

من أجل معالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة حاولت إتباع المنهج العلمي باعتباره الأنسب لهذا الموضوع من الدراسات بشكل عام والأكثر وملائمة لطبيعة الموضوع بشكل خاص.

7-الدراسات السابقة

- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر، 2014.
- براضية حكيم، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، قسم علو التسيير، الشلف، الجزائر، 2011.
- نصر رمضان أحلاسه، **دور المعلومات المالية في إدارة مخاطر السيولة**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم علو التسيير، غزة، فلسطين، 2013.

ما يلاحظ من خلال الدراسات السابقة أنها تناولت جوانب متعددة منها:

- ✓ المخاطر والتحديات التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ موضوع إدارة السيولة في البنوك الإسلامية وفق الشريعة الإسلامية وتحدياته؛
- ✓ أهمية التوريق المصرفي في معالجة مخاطر السيولة بالبنوك التجارية.

أما ما تضيفه الدراسة الحالية فيتمثل في :

- ✓ السيولة في البنوك التجارية، استراتيجيات وخطوات ومبادئ إدارة مخاطرها؛
- ✓ معرفة الحالة الراهنة للسيولة المصرفية في البنوك التجارية وأثارها؛
- ✓ إبراز أهم ما جاءت به لجنة بازل فيما يخص إدارة مخاطر السيولة.

8-صعوبات الدراسة

واجهتني عدة صعوبات أثناء البحث، خاصة في الدراسة الميدانية "دراسة حالة" ومن أهمها صعوبة الحصول على المعلومات الكافية الخاصة بعمل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بحجة السرية المهنية والسرية البنكية، وهو ما يتنافى مع مبدأ الإفصاح المنصوص عليه بموجب المادة 103 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

9-هيكل الدراسة

قسمت دراستنا للموضوع إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على ثلاث مباحث وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب وهذا كما يلي:

الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية.

الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمخاطر السيولة في البنوك التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

جاء ظهور البنوك نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية وزادت الحاجة إليها في كل مرحلة من هذا التطور نظرا لأهمية الوظائف التي تقوم بيها، ومن أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض بل و تعدد ذلك إلى اشتقاق الودائع وإصدار النقود.

نتيجة لهذا التعدد في الوظائف والخدمات أنشأت عدة بنوك متخصصة في وظائف معينة مشكلة بذلك جهازا بنكيا هاما يتكون أساسا من البنك المركزي الذي يمثل قمة هذا الجهاز والبنوك التجارية التي تمثل قاعدته بالإضافة إلى وجود بنوك متخصصة.

تقوم هذه البنوك بدور هام في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي في النشاط الاقتصادي. الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب وفي الوقت اللازم، ويعتبر البنك ذو سيولة إذا كانت لديه القدرة الحالية على توفير الأموال بالتكلفة الملائمة، وفي الوقت المناسب الذي يحتاج فيه إلى السيولة. هذا يعني أن المصرف إما أن يكون لديه الأموال السائلة الآن، أو أن يكون قادرا في الحصول عليها عند الحاجة وبالسرعة المطلوبة، وذلك من خلال الاقتراض من الغير أو بيع موجوداته.

ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: مدخل للقروض البنكية.

المبحث الثالث: مدخل للسيولة في البنوك التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار بما في ذلك إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات بنكية وتجارية ومالية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

1- نشأة البنوك التجارية

ظهرت البنوك التجارية لأول مرة في المدن الإيطالية الشمالية، مدن ميلانو والبندقية وفلورنسا، والتي كانت تتميز بازدهار ونمو أنشطتها التجارية في أروبا خلال القرن الثاني عشر ميلادي.

ويعتبر بنك البندقية الذي تأسس في عام 1157 م أول بنك تجاري حديث قام بممارسة الأعمال البنكية، إذ كان يقبل الودائع من الأفراد والهيئات ويقدم القروض للتجارة والمستثمرين.

ويرجع الفضل في تطور الأعمال البنكية إلى الصاغة والصيارفة في مدن إقليم لومبارديا في شمال إيطاليا، والذين اكتسبوا ثقة المتعاملين معهم حينما بدأوا في قبول الودائع من الأفراد و التجار بغية المحافظة عليها من الضياع أو السرقة. وبالمقابل أصدر أولئك الصاغة والصيارفة "إيصالات" أو "صكوك إيداع" رسمية، وأصبحوا يتقاضون عمولة نظير احتفاظهم بتلك الودائع وحراستها، ومن ثم إعادتها إلى أصحابها المودعين حينما يطلبونها. وتجدر الإشارة إلى أن الصاغة اللومبارديين كانوا يجلسون وراء مكاتبهم الخشبية المسماة "بانكو"، وأصبحت كلمة بانكوا أو "بنك" دليلا على كل مؤسسة تمارس أعمال الصرافة في أوروبا في القرون الوسطى.[1]

إن ظهور البنوك ومؤسسات الإيداع ارتبط بقيام الدولة بعملية سك النقود، حيث كان الإغريق أول من سك النقود، لذا كان لهم الفضل الأكبر في النهوض بالعمل البنكي وانتشاره في منطقة البحر الأبيض المتوسط.[2]

وبدأت نشأة البنوك في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى في أوروبا وخاصة البندقية وجنوا وبرشلونة حيث قام التجار والمرابين و الصناع بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك

---

[1]- محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعي**ة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 19.

[2]- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية** ، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2012 ، ص 37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمقابل إصدار شهادات إيداع إسمية وقامت المؤسسة تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة في حضور كل من الدائن والمدين.

وبعد ذلك انتقل التجار للسماح للعملاء بالسحب على المكشوف وهو يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة. وأدى ذلك إلى إفلاس بعض المؤسسات والتجار.

واستمرت البنوك في التطور من حيث قوانينها و تشريعاتها التي وضعت من أجل تقديم أفضل خدمة للعملاء لاستقطاب أكبر عدد ممكن منهم لزيادة أرباحها كمؤسسات ربحية بالدرجة الأولى.[1]

2- تعريف البنوك التجارية:

البنوك التجارية لها تعاريف متعددة منها:

- **التعريف(1):** يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]
- **التعريف(2):** البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائض و تستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز.(تقترض من الأفراد بفائدة ربوية وتقرضهم بفائدة ربوية).[3]
- **التعريف(3):** البنوك التجارية هي منشآت أعمال تهدف أساسا إلى تحقيق الربح وذلك بجانب المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي، ويرتبط نشاط البنوك التجارية بتداول الأموال في صورتها النقدية حيث تقوم هذه البنوك بتجميع مدخرات الأفراد والمنشآت والهيئات على هيئة ودائع واستثمار هذه الودائع في إقراض الغير واستثمارات أخري يمكن أن تعود بفائدة على رأس المال المستثمر لدى البنك، إضافة إلى ذلك تقوم بتقديم الخدمات للعملاء مقابل الحصول على فائدة

[1]- أنس البكري ووليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص ص 109-110.

[2]- محمد عبد الخالق، **الإدارة المالية والمصرفية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص 58.

[3]- حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود و المصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 105.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنها على سبيل المثال قيام البنك بتحصيل الشيكات لحساب العملاء أو القيام بعمليات خصم وتحصيل الأوراق التجارية وشراء وبيع الأوراق المالية وفتح الاعتمادات المستندية ومنح خطابات الضمان.[1]

ومن خلال هذه المفاهيم المختلفة للبنوك التجارية يمكن أن نستنتج **مفهوم شامل للبنك التجاري.**

البنك التجاري مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين فأهم ما يميزه عن غيره من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة أي الحصول على الأموال من الجمهور في شكل ودائع وفي شكل آخر تمنحها قروضا للزبائن أو عمليات مالية أخرى.

المطلب الثاني: ميزانية البنك التجاري

وفيما يتعلق بميزانية البنك التجاري فلا بد من تساوي قيمة أصوله مع مجموع قيمتي الخصوم ورأس المال، ولميزانية البنك التجاري خصائص مثل غيره من المؤسسات تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ يسجل جميع بنود الميزانية في وقت معين من الزمن مثلا في (31-12-20xx)؛
- ✓ مجموع الأصول دائما يساوي مجموع الخصوم ورأس المال؛
- ✓ لو تم استخدام أحد الأصول لشراء أصل فإن تركيب الأصول سيتغير ولكن قيمة الأصول وقيمة رأس المال لا تتغير؛
- ✓ إذا تم شراء أحد الأصول بقرض فإن ذلك يزيد الأصول والخصوم بنفس المقدار أما رأس المال فتبقى قيمته ثابتة؛
- ✓ إذا تم استخدام أحد الأصول لسداد قرض فإن قيمة الأصول و الخصوم ستنخفض بنفس المقدار؛
- ✓ تحدث الزيادة في رأس المال من خلال الادخار أو من خلال تحقيق الأرباح الرأسمالية (زيادة القيمة السوقية للأصول)؛
- ✓ يحدث الانخفاض في رأس المال من خلال الاستهلاك و الخسائر الرأسمالية (انخفاض القيم السوقية للأصول).

[1]- حسين جميل البديري، **البنوك(مدخل محاسبي وإداري)**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 16.

[2]- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص 60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (1-1): بنود ميزانية البنك التجاري 31 /12/ 20xx

الأصول	الخصوم
1-الإحتياطي النقدي الحاضر؛ 2-الأوراق التجارية المخصومة؛ 3-محفظة الأواق المالية؛ 4-القروض.	1-رأس المال الدفوع والاحتياطي (القانوني والخاص)؛ 2-الودائع (تحت الطلب-ولأجل والتوفير).

المصدر: سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 234.

ويحصل البنك التجاري في البداية على رأس المال عن طريق بيع الأسهم في مراحله الأولى ويزداد رأس المال تدريجيا عن طريق الاحتفاظ بالأرباح غير الموزعة.[1]

المطلب الثالث: أنواع ووظائف البنوك التجارية

1- أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك من حيث ممارستها لأعمالها إلى:[2]

1-1- البنوك التجارية: البنك التجاري هو بنك عام النشاط وغير متخصص حيث يتلقى الإيداعات ويمنح القروض لكافة الأفراد والمؤسسات مختلفة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ويقوم نشاط البنك في الأساس على التمويل قصير الأجل.

وتشهد البنوك التجارية مرونة كبيرة في هذا المجال إذ لم تعد وظائفها تقف عند حد الوظائف النقدية أو التمويلية التقليدية، بل تقوم بالعديد من الأنشطة التي تدر عليها عائدا كبيرا؛

- **البنوك التجارية ذات الفرع:** تتم العمليات البنكية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان، وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي للبنك، حيث تقوم الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف وغيرها من العمليات البنكية.

---

[1]- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2]- حسين محمد سمحان وأخرون، ، **النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص ص 107-108.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة:** تتم الخدمات البنكية في مثل هذه البنوك من خلال بنك موجود في مكان واحد، ويعتبر هذا النوع شائعا في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء.

تطورت البنوك بدورها فظهرت البنوك التجارية ثم البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال ثم ظهر البنك المركزي.

1-2- البنوك الاستثمارية: وهي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال من المساهمين أو من خلال طرح السندات في السوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بمنحهم التمويل طويل الأجل في العادة.

تنتشر هذه البنوك في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة وإنجلترا وهي تشبه بنوك الأعمال في فرنسا...إلا أن هذه الأخيرة تتميز بأنها قد تشارك مباشرة في بعض المشروعات.

1-3- بنوك التجار: وهي البنوك التي تقدم خدمات عديدة مثل قبول الكمبيالات، وإصدار الأوراق المالية، وإدارة محافظ الأوراق المالية، وتقديم الاستشارات للمشروعات والبنوك المختلفة في المجال النقدي والاقتصادي و الاندماج.

1-4- البنوك المتخصصة: وهي البنوك المتخصصة في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية الزراعية والصناعية...إلخ

ولقد أدى التطور الاقتصادي إلى ظهور نوعين جديدين من البنوك هما:

1-5- البنوك الشاملة: وهي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل مع نشاط معين أو في منطقة أو في إقليم معين و أصبحت تحصل على الأموال من مصادر متعددة و توجهها إلى مختلف الأنشطة و أهم ما يميز هذه البنوك : شمولية الأعمال و تنوعها و المرونة الكبيرة في تقديم الخدمات البنكية الجديدة والابتكار.

1-6- البنوك الإلكترونية: وهي بنوك تعمل بالكامل من خلال الأنترنت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الإلكترونية وليس اللقاء المباشر وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية.

وقد أدى دخول البنوك التجارية إلى دول العالم الإسلامي إلى تصدي علماء مسلمين لأسلوب عمل هذه البنوك فأجمعت الأمة من خلال المؤتمرات الفقهية المتخصصة و مجامع الفقه الإسلامي على تحريم عمل البنوك التجارية الذي يعتمد أساسا على استئجار وتأجير النقود أو على شراء و بيع النقود لأن فيه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخالفة صريحة للقرآن الكريم و نصوص أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله أدى إلى ظهور نوع جديد من البنوك هو البنوك الإسلامية.

1-7- **البنوك الإسلامية:** هي تلك البنوك التي تمارس العمليات البنكية في حدود أحكام الشريعة الإسلامية.

1-8- البنوك المركزية: سبق و بين أن تطور البنوك التجارية أدى إلى إلقاء العائق على كاهل الدولة لحماية أموال المودعين فيها بشكل خاص وحماية الاقتصاد بشكل عام، وهذا بدوره الحكومات إلى إنشاء بنوك لها للقيام بهذه المهمة سميت بالبنوك المركزية أو بنوك الدولة، وتقوم هذه البنوك بالوظائف التالية:

- ✓ إصدار النقود؛
- ✓ بنك الحكومة؛
- ✓ بنك البنوك؛
- ✓ يقوم بوضع و إدارة السياسة النقدية في الدولة بما لديه من وسائل الرقابة الكمية و النوعية.

2- وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية ومنها غير النقدية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية، وأخرى حديثة.

2-1- الوظائف التقليدية

وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:[1]

- ✓ فتح الحسابات التجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وادخار، ولأجل وخاضعة لإشعار)؛
- ✓ تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمان؛
- ✓ منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة؛
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها؛
- ✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها؛
- ✓ تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية؛
- ✓ تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛

[1]- خالد امين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية(المحلية والدولية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2006، ص 40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراءا، والشيكات السياحية، والحوالات الداخلية منها والخارجية؛
- ✓ تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛
- ✓ المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات المساهمة؛
- ✓ تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

2-2- الوظائف الحديثة

تتمثل هذه الوظائف فيما يلي:[1]

- ✓ إدارة أعمال و ممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي: trust département؛
- ✓ تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه؛
- ✓ المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لأجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا،

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف أخرى أهمها:[2]

- ✓ **وظيفة التوزيع:** في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية، ولا يوجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام؛
- ✓ **وظيفة الإشراف والرقابة:** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصده له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

---

[1]- خالد أمير عبدالله، **العمليات المصرفية(الطرق المحاسبية الحديثة)**، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2014، ص 32.

[2]- مرجع نفسه، ص 33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: مدخل للقروض البنكية

تعد القروض البنكية الاستخدام الرئيسي لودائع المصارف التجارية وعمليات الإقراض وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وهي في نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها، ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنقوم بدراسة الخطوط العريضة للقروض وذلك بالتطرق إلى كل من نشأة القروض البنكية وتعريفها وأنواعها وكذلك مخاطرها وكيفية التقليل من هذه المخاطر.

المطلب الأول: نشأة وتعريف القروض البنكية

1- نشأة القروض البنكية

إن الحديث عن القروض، حديث تاريخي قديم، يكاد يكون قدمه، قدم الإنسان وفدم حاجته إلى المال وإلى التعامل بيه، فالقرض كان ومازال وسيلة من وسائل سد حاجات ومتطلبات الإنسان في كل العصور، وإن اختلفت صوره وأشكاله وحجم التعامل بيه...

وللتدليل على ذلك نعرض هنا جملة من الإشارات التاريخية التي تبين معرفة الأمم السابقة للقرض وتعاملها بيها.

فأقدم الإشارات التي وصل الباحثون إليها، كانت في بلاد ما بين النهرين (العراق) في الألف الثالثة قبل الميلاد، فقد عرف السومريون القرض، وتعاملوا بيه تعاملا متطورا، يتمثل في فرض الفوائد على المقترض بنسب محددة يتعارف عليها الناس بين بعضهم، يقول نور الدين حاطوم: "وقد أدى هذا الموقع التجاري وهذا الاهتمام بالتجارة إلى قيام تنظيم بنكي يشهد بالتقدم الذي وصل إليه سكان ما بين النهرين في هذا المجال، فقد كان الإقراض بالفائدة شائعا عندهم، ويسري هذا النوع من التعامل على الحصول كما يسري على النقد، ومنذ الألف الثالثة قبل الميلاد حدد القانون الفائدة بالنسبة للمحصولات 33 %، في حين أن فائدة النقد كانت 20 % فقط "

وهذا التطور في استخدام القرض، المتمثل في قرض الفائدة وتحديد نسبتها يدل على معرفة متطورة للإقراض وأشكاله، وهو امتداد لعصور سبقتهم في المعرفة والتعامل.[1]

[1]- نذير عدنان عبد الرحمن الصالحي، **القروض المتبادلة(مفهومها وحكمها وتطبيقاتها العاصرة في الفقه الإسلامي)**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 23-24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما الإشارة التاريخية الثانية، فهي إشارة متعلقة ببني إسرائيل، فقد عرفوا القرض أيضا وتعاملوا بيه، ودلت على ذلك تشريعاتهم، فجاء في سفر الخروج من التوراة:" إن أقرضت مالا لمسكين شعبي فلا تعامله كالمرابين وتفرض عليه ربا".

إلا أنهم أجازوا التعامل بالربا بينهم وبين غيرهم من الأجانب فجاء في كتابهم: "لا تقرضوا إخوانكم من بني قومكم بالربا، بل أقرضوا الغريب بالربا".

وقد جاءت نصوص من كتابنا العزيز، ومن سنة نبينا عليه الصلاة والسلام، تدل على ان القرض الذي كان مشروعا عند بني إسرائيل، كان قائما على الإقراض الحسن، بعيدا عن أخذ الربا، يقول الله تعالى عن بني إسرائيل:" وأخذهم الربوا وقد نهوا عنه". [النساء: 161].

وقد عرف القرن الثاني قبل الميلاد القرض والتعامل بيه بل وتأطيره بإطار الفائدة أيضا، فجاء في شريعة حمورابي: "لو قدم تاجر حبوبا قرضا، يمكنه أن يأخذ مائة سيلا من الحبوب فائدة على كل جور، أما إن كان القرض فضة يسترد شيكل وست قمحات فائدة على كل شيكل فضة".[1]

وقد ورد أيضا تعامل الإغريق والرومان بالإقراض وذكر ذلك في تشريعاتهم.

وأما النصرانية، فجاء في تشريعاتهم ذكر الإقراض وحرمة أخذ الربا، والزيادة على القرض واعتباره نوعا من أنواع المساعدة للأخرين، فجاء في نصوص الإنجيل:" وإن أقرضتم من ترجون أن تستردوا منهم قرضكم فأي فضل لكم؟...ولكن أحبوا أعدائكم، أحسنوا وأقرضوا غير راجين شيئا".

وأما العرب الجاهليون فقد تعاملوا بالقرض، وكانوا يعتبرون الزيادة عليه من الكسب الخبيث المحرم، إلا أنهم كانوا يخالفون ذلك ويقرضون بالربا.

ولما بزغ فجر الإسلام الحنيف، جاء ليقر عقودا ويبطل أخرى، ويصحح غيرها، فكان مما صححه عقد القرض، فأقر فيه وجه الإرفاق و الإحسان ومساعدة الأخرين، وأبطل ما كان فيه من أكل لأموال الناس بالباطل وظلم لهم متمثل في الزيادة الربوية على مبلغ القرض.[2]

فالائتمان جزء من النظام الاقتصادي منذ القدم وتطور بتطور المجتمعات حيث كان آنذاك أناس مجموع دخلهم أكبر من استهلاكهم واحتياجاتهم الأخرى لذلك تكون الفائض، في المقابل كان هناك أشخاص دخلهم أقل من احتياجاتهم لتلبيتها أو تغطيتها تم البحث عن أصحاب الوفرات أو الفوائض

[1]- نذير عدنان عبد الرحمان الصالحي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2]- مرجع نفسه، ص ص 24-26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال وسطاء ماليين، ومن هنا تم التوفيق بين رغبات ذوي الفائض والاحتياجات لذوي العجز ضمن شروط معينة.

فقد تطور الائتمان وتطورت معه صور الوسطاء الماليين إلى أن أصبحت تأخذ شكل البنوك بشتى أنواعها وتعددت أعمال هذه البنوك كنتيجة لاتساع حجم التعامل فيما بين الناس.[1]

2- تعريف القروض البنكية:

يختلف مفهوم القرض من باحث لأخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

- **التعريف(1)**: القروض البنكية هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر مصرفية.[2]

- **التعريف(2)**:القروض البنكية هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح إلى عملاء البنك وذلك بموجب اتفاق بين البنك والمقترض، والذي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغا معينا من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاته.[3]

- **التعريف(3)**: الفروض البنكية هي أساس النشاط البنكي، فهي تجارته وموضوع عمله، فهو فعل ثقة يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت، تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تغطي عمليتين أساسيتين هما الفارق الزمني والمخاطر.[4]

من خلال هده التعاريف يمكن القول أن **القروض البنكية هي** أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما (البنك) بمنح الأموال لشخص آخر بضمانات وذلك مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة.

---

[1]- فاتن الواعر، **دور إدارة المخاطر في تنمية القروض البنكية**،-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال، أم البواقي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم لبواقي، 2013، ص 4.

[2]- مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2010، ص ص 43-44.

[3]- خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[4]- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، بدون سنة نشر، ص ص 122-123.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية وخطوات منحها

1- أنواع القروض البنكية:

يمكن تقسيم القروض التي تقدمها المصارف وفقا للأسس التالية:

- ✓ القروض وفقا للهدف؛
- ✓ تصنيف القروض حسب الضمانات؛
- ✓ تصنيف القروض وفقا لنوعية المقترضين؛
- ✓ تصنيف القروض حسب الفترة الزمنية؛
- ✓ تصنيف القروض وفقا للقطاعات المقترضة.

1-1- القروض وفقا للهدف: تنقسم هذه القروض إلى:[1]

أ- **قروض إنتاجية:** وعي قروض تمنح لتمويل شراء الأصول الثابتة وقروض لتدعيم الطاقة الإنتاجية كشراء المعدات والمواد الخام اللازمة للإنتاج.

ب-**قروض تجارية:** وهي التي تمنح لتمويل النشاط التجاري استيرادا وتصديرا بالإضافة إلى القروض الممنوحة لتمويل المحاصيل الزراعية، وهي قروض توصف بأنها قصيرة وذاتية التوليد. أي تمويل نفسها بنفسها، فقد يحتاج المصدر إلى قروض تجارية لغرض تهيئة وتغليف البضاعة ونقلها ولكن حين بيع الصادرات وتحصيل الإيرادات سيتم تسديد القرض وهي قصيرة تنحصر بين تهيئة وبيع الصادرات وبين استلام الإيرادات فيها.

ج-**قروض استهلاكية:** وهي في الغالب تمنح لفئات الموظفين بهدف تمويل شراء سلع الاستهلاك الدائم، كالسيارات والثلاجات، وإعادة تحسين المباني، وتزداد هذه القروض في فترة الركود الاقتصادي بهدف تحفيز الطلب على هذه السلع دون أن يحدث ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

2-1- القروض وفقا للضمانات : وتقسم القروض إلى:[2]

أ- **قروض مضمونة :** وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية، أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

---

[1]- هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 132-133.

[2]- مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-57.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **قروض بضمان شخصي**، وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.
- **قروض بضمان عيني**، وقد تكون قروض بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو قروض بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول. أو قروض بضمان كمبيالات، وتظهر الكمبيالات للبنك، والخاصة بالأشخاص الذين يتعامل معهم العميل، وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وقروض بضمان وثائق التأمين، وقروض بضمان الودائع لأجل وشهادات الإيداع والاستثمار.

وأهم ما ينظر إليه البنك عند منحه قرضا مضمونا هو ما يعرف بالهامش، والذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه.

ب-القروض غير المضمونة: ويكتفي بها بوعد المقترض بالدفع، ولا يقدم أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.

وتنشأ القروض غير المضمونة بسبب طبيعة الأعمال التجارية حيث نلاحظ أن قدرا كبيرا من التعامل بين الشركاء يتم على أساس حسابات مفتوحة فبيع المنتج مثلا سلفة لتاجر الجملة، يتم ويقيد الثمن في حسابه لديه وبعد فترة قد تطول يرسل إليه فاتورة البيع، أو كشف الحساب مرفقا به فواتير البيع وموضحا عليه الرصيد المستحق. ويقوم التجار بالخدمة نفسها بالنسبة لتاجر التجزئة، وهكذا انسياب السلع وانسياب رأس المال الدائر حيث تحل محل السلع أوراق القبض التي تتحول إلى أرصدة نقدية منها يتمكن المنتج من شراء الموارد الأولية ودفع أجور العمال ومصروفاته الأخرى لإنتاج السلع. ثم تكرر الدورة من جديد.

وتمول البنوك هذه المراحل بأسرها عندما تمنح القروض غير المضمونة معتمدة على انسياب رأس المال الدائر. ومن ثم تظهر أهمية القوائم المالية وضرورة دراستها وتحليلها وخصوصا لعرفة المركزي النقدي للعميل. والمركز النقدي يعتمد على ما يملكه المقترض من البضائع وأوراق القبض والحسابات المدنية والأصول السائلة وكلها تمثل المقدرة على الوفاء. وليس بمعنى كون القرض غير مضمون أنه أقل سلامة من القرض المضمون، إذ أنه عندما تنخفض القيمة السوقية للضمان قد يخسر البنك من قيمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرض، يعكس النوع الأخر المعطى للمقرض ذي المقدرة المالية المبينة والسمعة الحسنة والذي يقوم بسداد دينه محافظة منه على سمعته التجارية.

1-3- القروض وفقا لنوعية المقترضين: وتنقسم تبعا إلى ذلك إلى:[1]

- ✓ قروض ممنوحة للهيئات والمؤسسات الحكومية؛
- ✓ قروض لشركات التوصية بالأسهم؛
- ✓ وقروض لشركات التضامن، وقروض للأفراد ؛
- ✓ قروض للأفراد؛
- ✓ قروض للمنشآت الفردية؛
- ✓ قروض للجمعيات التعاونية.

1-4- القروض وفقا للفترة الزمنية: وتقسم القروض البنكية طبقا لهذا المعيار إلى:[2]

أ- **قروض قصيرة الأجل:** ومدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمنشآت.

ب-قروض متوسطة الأجل: ويمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء ألات جديدة للتوسع بوحدات جديدة، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

ج-قروض طويلة الأجل: وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع.

ويمكن أيضا تقسيم القروض حسب أجالها إلى:[3]

- ✓ **قروض مستحقة عند الطلب:** أي يحقق للبنك طلب سدادها في أي وقت يشاء، وللمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون.
- ✓ **قروض ممنوحة لآجل:** وتقسم إلى قروض قصيرة الأجل، ومتوسطة، وطويلة الأجل.

ويفيد هذا التبويب في الترتيبات المالية الخاصة بالسيولة والموازنة مع الودائع والربحية.

---

[1]- محمد صالح الحناوي و عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية(البورصة والبنوك التجارية)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 1998، ص 268.

[2]- مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 52.

[3]- مرجع نفسه، ص 53.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-5-القروض وفقا للقطاعات المقترضة: يمكن تبويبها إلى:[1]

- ✓ قروض لقطاع التجارة؛
- ✓ قروض لقطاع الصناعة؛
- ✓ قروض لقطاع الزراعة؛
- ✓ قروض لقطاع الخدمات.

مع إمكانية وجود تقسيمات فرعية متعددة داخل كل قطاع إذا تطلب الأمر ذلك.

2-خطوات منح القروض البنكية:

في الغالب من الصعوبة تحديد المقترضين غير الملتزمين وأن أفضل وسيلة هي اعتماد الخطوات التالية:[2]

2-1- تحديد المخاطر الائتمانية:

هي تلك المخاطر التي تنتمي لمخاطر الأعمال المرافقة للنشاط الأساسي لعمل البنوك، والتي تعنى بمفهومها العام احتمالية عدم استرداد قيمة القروض أي عدم تسديد أقساط القرض أو فوائدها بشكل كلي أو جزئي في الوقت المحدد مما قد ينتج عنه خسارة مالية.

وهو أسلوب لتقييم جدارة العميل ائتمانيا من خلال استخدام مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، والتي تعتمد على دراسة العميل كما ونوعا، ويطبق على عملاء التجزئة و / أو الشركات المتوسطة والصغيرة و / أو كبار العملاء(الشركات الكبيرة)، وهذه المعايير تختلف باختلاف درجة تصنيف العميل.

2-2- التصنيف الائتماني للعملاء:

في عالم اليوم ومع وجود تدفق كبير لطلبات الائتمان وإزياد الطلب عليه، وارتفاع حدة المنافسة بين البنوك أصبحت الحاجة ملحة لاتخاذ قرارات ائتمانية سريعة ودقيقة، وذلك بفعل الكثير من العوامل من أهمها المنافسة ولاستمرارية، ومع وجود محدد ومقيد يتمثل في جانب المخاطر التي ترافق عملية توظيف الأموال.

من الضروري تطوير السياسات و الإجراءات و التقنيات و الأدوات الخاصة بأنشطة البنوك التي تساهم في سرعة تلبية طلبات العملاء، وفي الوقت نفسه تحد من المخاطر المالية ومخاطر الأعمال المتزايدة بفعل عوامل داخل البنك وخارجه.

---

[1]- محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 269.

[2]- دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2012، ص 197، 203، 205.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد عملية جمع بيانات ومعلومات تفصيلية عن العملاء عنصر مهم من عناصر إدارة القروض البنكية، والخطوة الموالية تكون من خلال التصنيف الائتماني للعميل في ضوء البيانات والمعلومات المتجمعة ولتصنيف الائتمان خصائص أهمها ما يلي:

- ✓ التصنيف الائتماني يعد معيار أساسي لتقيم الجدارة الائتمانية للعميل؛
- ✓ يعد التصنيف الائتماني أداة من أدوات تقيم الخاطر للبنك؛
- ✓ اعتماد مفهوم موحد للتصنيف الائتماني وتعميم تطبيقه على كافة العلاقات الائتمانية مع البنك؛
- ✓ يساعد التصنيف على تكوين معايير تستخدم في عملية مراقبة المخاطر المصاحبة للائتمان؛
- ✓ التصنيف الائتماني يعد عامل أساسي في عملية تسعير الفوائد والرسوم وشروط منح الائتمان لكل عميل حسب درجة التصنيف التي يقيم فيها؛
- ✓ التصنيف الائتماني يساعد في تحسين جودة المحفظة الائتمانية.

2-3- العلاقة مع البنوك: فترة التعامل مع البنك والبنوك الأخرى

- ✓ هي الفترة السابقة للتعامل مع البنك وعادة تكون خمس(05) سنوات كافية والسجل التاريخي للعميل في التسديد أو تأخير السداد؛
- ✓ الاهتمام في تعامل العميل مع البنوك الأخرى ونوع الحسابات(وديعة / جارية ثابتة) والائتمان القائم (أي مدى اقتراضه حاليا من البنك)؛
- ✓ يمكن الربط بين التسعيرة وشروط منح الائتمان لأن تقييم الجدارة المالية للعميل عامل مهم في تسعيره للائتمان والتساهل في الشروط ومنح العميل سعر فائدة أفضل.

2-4- نوع الائتمان والضمانات المقدمة:

نوع الائتمان(سكني، شراء سيارة...إلخ)، والضمانات المطلوبة قد تكون عبارة عن تحويل راتب إلى البنك ورهن السكن لصالح البنك أو كفالة طرف ثالث.

2-5- الإقامة والسكن:

- ✓ هل السكن هو امتلاك أو أجار؟ وفي حالة كون السكن ملك للعميل هل هو مع العائلة أو مستقل؟ موقع السكن؟
- ✓ مكان السكن وكونه ملكا للعميل بصورة منفصلة أو بشراكة مع الآخرين وكذلك طبيعة السكن من حيث الاستقلالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية وأهم الاستراتيجيات الحديثة للحد منها

1- مخاطر القروض البنكية:

توجد عدة مخاطر أهمها ما يلى:

1-1- مخاطر السيولة:

ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:[1]

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- ✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

1-2- مخاطر التسعير:

يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي؛

1-3- المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:

من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى أن لا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما أن لا

[1]- حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة- مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية؛

1-4- مخاطر تقلب أسعار العملات:

تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر الصرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة؛

1-5- مخاطر التنفيذ:

من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء(مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقصان من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة؛[1]

1-6- مخاطر الإخطار والتبليغ:

لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي(أقسام وإدارات البنك) والخارجي(العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون الإغفال عن أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وأن الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطرة كبيرة؛

1-7- مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان:

عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بيها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري؛

1-8- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات:

إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على:

[1]- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص ص 153-154.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25 مثلا كحد أقصى؛
- ✓ ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية؛
- ✓ يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة؛
- ✓ يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام؛
- ✓ يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات؛
- ✓ تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى ولو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.[1]

1-9- مخاطر تبادل المعلومات:

أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بيها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي؛

1-10-مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة:

إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الأثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات؛

1-11-مخاطر الربحية مقابل الأمان:

كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع الخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة؛

[1]-مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرف-كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة-الأردن، ليومي 16-18 أفريل 2007، **المخاطر الائتمانية-تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها**، مفتاح صالح أستاذ محاضر-جامعة بسكرة-الجزائر، معارفي فريدة أستاذة باحثة-جامعة بسكرة الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-12-مخاطر عدم القدرة على السداد:

تعد المخاطر الكاملة للائتماني وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة.[1]

ومن أهم هذه الخاطر نذكر ما يلي:[2]

- **خطر بشري:** ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية؛
- **خطر تقديم معلومات مضللة:** أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من ثلاث (03) شهور بعد حلول موعد السداد وخرق الاتفاق، لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لثلاث(03) سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأموال إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة؛[3]

1-13-مخاطر السوق:

ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال ثلاث(03) سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو التاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق.[4]

---

[1]- طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص ص 244-245.

[2]- عبد المعطي رضا الرشيد ومحفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 283-284.

[3]- مرجع نفسه، 285.

[4]- ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 449.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- أهم الاستراتيجيات الحديثة للحد من مخاطر القروض:

وأهم هذه الاستراتيجيات ما يلي:[1]

2-1- التوريق البنكي:

وهو ما يسمى أيضا بالتسديد وهم يعني تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية مثل(أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزاماته العامة بالوفاء بالدين.

فالتوريق يعني إمكانية الحصول على تمويل جديد بضمان الديون البنكية القائمة، إما من خلال إنشاء أصول مالية جديدة أو من خلال تحويل المجودات من المقرض الرئيسي إلى مستثمرين آخرين، وتحويل القروض إلى أوراق مالية يعطي للدائن فرصة ترويج قروضه وتحويلها إلى دائنين آخرين ببيع الأوراق التي تمثلها وتداولها في البورصة، وتعتبر بذلك عملية التوريق دمجا بين أسواق الائتمان وأسواق رأس المال، كونها تزيل الحدود بين القروض البنكية والأوراق المالية.

2-2- هامش الضمان:

ويسمى الأرصدة التعويضية وهي عبارة عن أرصدة يتركها البنك كوديعة لحين انتهاء السداد وتمكن هذه التقنية البنك من السيطرة على مخاطر الائتمان ويحتفظ بها البنك كجزء من الأموال المستحقة على العميل إذا لم يسدد هذا الأخير دينه في الآجال المحددة، ويمكن له توظيف هذه الودائع أو جزء منها لتحقيق الأرباح؛

2-3- إتباع القواعد المملاة من طرف الهيئات المالية الدولية:

ومن أهم القواعد والإجراءات التي على البنوك إتباعها للحد من المخاطر الائتمانية ما أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية حول معدل كفاية رأس المال، حيث تسعى الهيئات المالية الدولية لدعم كفاية استقرار السوق المصرفي العالمي وتقليل المخاطر البنكية؛

2-4- الاعتماد على طريقة التنقيط:

تعد طريقة التنقيط إحدى الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة خطر القرض والتي تزيد من ثقتها في قرار منح القرض أو عدم منحه.

---

[1]- رايس عبد الحق وآخرون، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص ص 78-79.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف القرض التنقيطي بأنه طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن ملاءته المالية، فهي من طرق التوقع لمعرفة الوضعية المالية للعميل طالب الائتمان، فهي تساعد طرق البنك على تخفيض مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم كما أنها تعود بفوائد على المقترضين كموضوعية التحليل، سرعته، والتي من شأنها تخفيض مدة الانتظار للحصول على القرض؛

2-5- نظرية توسيع محفظة القروض:

وتقوم فكرة التنويع على:

- ✓ تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التحويلات القائمة والتي منحها للعملاء؛
- ✓ تحليل المحفظة وفقا لحجم العملاء(صغار، كبار)؛
- ✓ تحليل المحفظة وفقا لنوع العملاء الممنوح لهم التسهيلات.

هذا من جانب إدارة المخاطر أما الأساليب المثلى لمواجهتها فتتمثل في:

- **الإشراف الفعال:** ينبغي على البنك القيام بأساليب لمواجهة المخاطر البنكية ومحاولة التخفيف من حدتها مادام القضاء عليها أمر غير ممكن، وعند دراستنا لبعض الأساليب المستخدمة في مواجهة المخاطر البنكية وجدنا أن أفضلها نجاعة وفعالية هو الإشراف الفعال.

حيث يضمن الإشراف الفعال سلامة أدائها لأعمالها، بحيث يكسب النظام المالي الثقة التامة من قبل المودعين والمستثمرين وبهذه الطريقة يمكن إبعاد العوائق التي تنشأ من نظام التمويل الذاتي بالإضافة إلى إمكانية زيادة التعامل مع النظام النقدي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: مدخل للسيولة في البنوك التجارية

يعد توفير السيولة من أهم الصعوبات التي تواجه القائمين بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية، ويقصد بالسيولة من وجهة نظر البنك التجاري أن يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته تجاه العملاء وأصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما ينتج عنه بالضرورة قيام البنك التجاري باستخدام قدر معقول من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف السيولة مما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون تحقيق خسارة تذكر عند الحاجة إلى النقود.

المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية، مكوناتها، وأهم العوامل المحددة لحجمها

1- مفهوم السيولة البنكية:

هناك عدة تعاريف للسيولة البنكية من أهمها ما يلي:

- **التعريف(1):** تعني قدرة البنك التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية نقدا، والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة وهذا يستدعي ويتطلب ما يلي:[1]
  - ✓ توفر نقد سائل لدى المصارف بشكل كاف؛
  - ✓ سهولة الحصول على نقد عن طريق:
    - القدرة على تسييل بعض موجودات البنك وبالسرعة الكافية لمواجهة الاحتياطات النقدية الفورية أو العاجلة ودون التضحية بقيمة هذه الموجودات؛
    - قدرة البنك على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو إصدار أسهم جديدة بأسعار وتكاليف مقبولة.

[1]- اسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية(مدخل إدارة المخاطر)**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2013، ص 181.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (1-2): يبين حاجة البنك إلى السيولة

المطلوبات من سيولة البنك	إمدادات صندوق السيولة
1-سحوبات الزبائن لبعض ودائعهم من البنك؛	1-ودائع الزبائن المختلفة؛
2-طلبات الزبائن للحصول على القروض والائتمان البنكي بمختلف أنواعه؛	2-الإيرادات التي يكسبها البنك من بيع الخدمات البنكية؛
3-قيام البنك بسداد الأقساط أو القروض المترتبة بذمته؛	3-سداد الزبائن للأقساط والقروض بذمتهم للبنك؛
4-قيام البنك بدفع تكاليف ونفقات العمليات ودفع الضرائب؛	4-قيام البنك ببيع بعض موجوداته؛
5-قيام البنك بدفع توزيعات أرباح نقدية للمالكين.	5-قيام البنك بالاقتراض من سوق النقد.

المصدر: أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

تظهر حاجة البنك إلى السيولة عندما يزيد الطلب على أموال البنك السائلة مقارنة مع عرض الأموال السائلة.[1]

- **التعريف(2):** السيولة البنكية هي مدى قدرة البنك على مواجهة الانخفاض في جانب المطلوبات، وتمويل الزيادة في جانب الأصول. ويعتبر مستوى السيولة لدى البنك مناسبا إذا ما توفرت القدرة التمويلية لديه، وبكلفة سوقية مناسبة، لتمويل أصوله ونموها بالإضافة إلى مواجهة الانخفاض المتوقع(أو غير المتوقع) في الخصوم.

وبشكل عام، فإن السيولة ترتكز بصورة أساسية على قاعدة التوافق فيما بين آجال استحقاق المطلوبات وبين آجال استحقاق المجودات بما يكفل حدوث ضغوط تمويلية آنية أو مستقلة، حيث أن فقدان هذا التوافق كليا أو توفره بنسبة ضئيلة من شأنه أن يهدد وضع السيولة.[2]

- **التعريف(3):** السيولة البنكية تعني احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه

[1]- أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[2]- القواعد الخاصة بنظام السيولة والتعليمات الصادرة بشأن أوضاع السيولة في الجهاز المصرفي، **التعليمات رقم (2 / رب / 49 / 1997) في شأن نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات**، ص 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير.[1]

ومن خلال هذه المفاهيم المختلفة للسيولة البنكية **يمكن أن نستنتج مفهوم شامل للسيولة البنكية.**

- فالسيولة البنكية هي قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبأقل التكاليف حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع.

2- مكونات السيولة البنكية

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

- ✓ السيولة الحاضرة؛
- ✓ السيولة شبه النقدية.

2-1- السيولة الحاضرة :

عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل ما يلي:[2]

أ- **النقدية بالعملة المحلية، والعملات الأجنبية.** وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية أو محلية، وأجنبية، وقد يجد البنك صعوبة في تقرير رقم هذا البند. ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره؛

ب-الودائع لدى البنوك الأخرى، ولدى البنك المركزي. حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين المنظمة. بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة، في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي، للتأثير في حجم الائتمان. هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل، لدى البنوك الأخرى. وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها. ويمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي.

---

[1]- نصر رمضان أحلاسه، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجيستير، قسم الحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص

[2]- عبد الغفار حنفي ورسمية زكي قرياقص، **البورصات والمؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص ص 55-56.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- **الشيكات تحت التحصيل،** وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة، وفقا للخبرة السابقة، وبذلك لا يأخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر. وتعتبر الشيكات التي يمكن تحصيلها عن طريقة غرفة المقاصة أكثر سيولة من غيرها، وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب على أفراد في مدينة أخرى.

2-2- السيولة شبه النقدية:

وهي الأصول التي يمكن تصنيفها أ, بيعها أو رهنها ومنها أذونات الخزينة، كمبيالات مخصومة، أوراق مالية في الأسهم والسندات وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، حيث تتصف هذه الأصول بقصر آجال استحقاقها وإمكانية التصريف السريع لها سواء بالبيع أو الرهن ومن الجدير بالذكر أن هذه الأصول كلما كانت حكومية أو مضمونة من قبل الحكومة كلما كانت أكبر سيولة.[1]

3- أهم العوامل التي تحدد حجم سيولة البنك:

عند دراسة وتحليل أي ميزانية لأي بنك سنلاحظ بعض المؤشرات التي تحدد حجم السيولة وهي:

3-1- طبيعة وسلوك الودائع:

أي كلما كانت الودائع قريبة الاستحقاق أي الودائع تحت الطلب والتي تتمتع بدرجة سيولة أعلى من ودائع التوفير والودائع الثابتة.

كما أن الودائع الجارية(أو تحت الطلب) للأفراد تتطلب درجة سيولة أعلى من مثيلتها للشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية.[2]

3-2- الوعي المصرفي لدى الجمهور:

نلاحظ أنه في البلدان المتخلفة فإن درجة الوعي المصرفي منخفضة حيث تفضل أن ترى أموالها تحت يدها باستمرار وعدم قيامها باستخدام الصكوك أو أدوات الوفاء المختلفة...إلخ

أما المجتمعات المتقدمة نلاحظ أن التعامل يزداد بالنسبة للصكوك وأدوات الوفاء المختلفة وبطاقات الائتمان على حساب النقد وهذا ما يزيد من خلق الائتمان وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن

---

[1]- جميل سالم الزيدانين، **أساسيات في الجهاز المالي(المنظور العلمي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص ص 155-156.

[2]- صادق راشد الشمري، **إدارة العمليات المصرفية(مداخل وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص 460.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك علاقة عكسية بين الوعي المصرفي والسيولة أي أنه كلما زاد الوعي المصرفي انخفضت نسبة السيولة لدى المصارف بالعكس.[1]

3-3- رقابة البنك المركزي:

إن رقابة البنك المركزي تشكل عامل قانوني يؤثر على حجم السيولة وبالتالي على حجم الائتمان الممنوح حيث أن البنك المركزي يشترط على المصارف أن تحتفظ بنسبة سيولة معينة لا تقل مثلا عن 25 % في خزائن البنك أما نسبة الاحتياطي القانوني من الودائع فقد حددها بنسبة لا تقل عن 20 % مثلا من إجمالي الودائع المودعة لديه أما سمة الضمان فترتبط ارتباطا مباشرا بسمة السيولة وعلى أساس التناسب الطردي.[2]

المطلب الثاني: أهمية السيولة البنكية، مصادرها

1- أهمية السيولة البنكية

إن البنك يحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبا المودعين وكذا لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية، لذلك تظهر أهمية السيولة فيما يلي:[3]

- ✓ أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحللين؛
- ✓ أنها تظهر البنك أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإبقاء بالتزاماته تجاه جميع الأفراد،
- ✓ أنها تشكل تعزيز الثقة لكل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأن البنك قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم؛
- ✓ تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بيها؛
- ✓ تجعل البنك في مأمن من بيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الوفاء بالتزاماته؛
- ✓ وجود السيولة يحمي البنك من الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي.

---

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال(تقييم أداء البنوك والخاطر المصرفية الإلكترونية)**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص ص 460-461.

[2]- صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 461.

[3]- صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف(الواقع والتطبيقات العلمية)**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 376.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- مصادر السيولة البنكية:

وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:[1]

- ✓ تشكل القروض وأقساط القروض المدينة والفوائد والعمولات وكذلك سحب البنك من ودائعه لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى جزء ليس بسيطا من مصادر سيولة البنك؛
- ✓ بيع الأوراق المالية التي يمتلكها البنك لتعزيز السيولة لديه وبهذا الخصوص تحاول البنوك في معظم الأحيان شراء أوراق مالية يمكن بيعها بسهولة مع التركيز الخاص على الأوراق المالية الحكومية كونها تعتبر أفضل الأوراق المالية التي يمكن أن تحقق هذه الشروط،
- ✓ تنمية الودائع(استقطاب الودائع) إصدار شهادات الإيداع إن أمكن قانونيا، الاقتراض من البنك المركزي وبنوك أخرى.

المطلب الثالث: مستويات قياس درجة سيولة البنك التجاري.

يوجد في التطبيق المصرفي عدد من النسب التي تقيس مستويات سيولة البنك التجاري في لحظة زمنية معينة منها:[2]

أ- نسبة الاحتياطي النقدي:

هذه النسبة تعد أول وأكثر النسب انتشارا واستخداما، فهي عبارة عن رصيد البنك التجاري من الاحتياطي النقدي(القانوني) لدى البنك المركزي منسوبا إلى حجم الودائع الكلية لدى البنك التجاري.

- نسبة الاحتياطي القانوني =

$$\frac{\text{(رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي)}}{\text{(إجمالي الودائع بالعملة المحلية والإلتزامات المشابهة)}} \times 100\ \%$$

ب- نسبة الرصيد النقدي =

$$\frac{\text{(رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + النقدية بخزينة البنك التجاري)}}{\text{(إجمالي الودائع بالعملة المحلية والإلتزامات المشابهة)}} \times 100\ \%$$

[1]-جميل سالم الزيدانين، مرجع سبق ذكره، ص ص 156-157.

[2]-محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، 2002، ص ص 142-143.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- نسبة السيولة النقدية =

$$\frac{\text{(رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي+النقدية بخزينة البنك التجاري+الأصول غير النقدية شديدة السيولة)}}{\text{(إجمالي الودائع بالعملة المحلية والإلتزامات المشابهة)}} \times$$

% 100

وتتأثر قيمة هذه النسب كلها أو بعضها كميا بالتغير في مجموعة من العوامل التي تؤثر إما في قيمة بسط النسبة أو في قيمة مقام النسبة أو في قيمة البسط والمقام، ومن هذه العوامل التي تؤثر في قيمة النسب العوامل التالية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة:[1]

- ✓ زيادة الإيداع أو السحب من الودائع من جانب الأفراد والهيئات؛
- ✓ زيادة اقتراض المصرف التجاري من المصرف المركزي أو قيامه بسداد ديون عليه للبنك المركزي؛
- ✓ توافر رصيد دائن أو وجود رصيد مدين بالنسبة للبنك التجاري نتيجة لعملية المقاصة اليومية التي يجريها البنك المركزي في غرفة المقاصة بين مجموعة العمليات الدائنة والعمليات المدينة للبنك المذكور؛
- ✓ زيادة أو خفض رأسمال البنك التجاري.

كما تتأثر فعالية الرصيد النقدي للبنك التجاري باتجاه التحرك بين الودائع لأجل والودائع الجارية، وكذلك بالتغيير في النسبة القانونية للاحتياطي النقدي. ويقصد بفعالية الرصيد النقدي مدى استيعابه لتوظيف الموارد المتاحة، فاتجاه الأفراد لتحويل ودائعهم الجارية لودائع لأجل، وقيام البنك المركزي بحفظ النسبة القانونية للاحتياطي النقدي على الودائع.

وهذا ما يؤدي إلى زيادة فعالية الرصيد النقدي نتيجة لتحرير جانب من الأرصدة النقدية التي كانت مقيدة، وبالتالي زيادة الموارد الحرة التي يستطيع البنك التجاري أن يستخدمها. وبالمقابل فإن قيام الأفراد بتحويل جزء من ودائعهم لأجل إلى ودائع جارية، أو قيام البنك المركزي بزيادة النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وهذا ما يقيد جزء أكبر من الموارد المتاحة للبنك التجاري بحيث لا يستطيع البنك التجاري أن يستخدم هذه الموارد في نشاطه الجاري.[2]

[1]- محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[2]- مرجع نفسه، ص ص 143-144.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن البنوك التجارية خالقة لنقود الودائع وهي على صلة مباشرة مع الجمهور والمتعاملين الاقتصادين باختلاف أنواعهم.

وإن تعددت أشكال البنوك ووظائفها وحجمها جعلها تحتل مكانة لا يستهان بيها في النظام الاقتصادي لمختلف الدول خاصة من حيث تجميع المدخرات وتطوير الخدمات التي تقدمها التي تقدمها في ظل بروز أنظمة اقتصادية جديدة لم تعرفها البنوك من قبل.

ولاشك أن البنوك تلعب دور الوسيط في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز من خلال القيام بوظائفها الأساسية المتمثلة في قبول ودائع الأفراد وتقديمها على شكل قروض مختلفة الأشكال والآجال، والسيولة من أبرز اهتمامات البنوك وبمأن معظم التشريعات في العالم تنص على حد أدنى من متطلبات السيولة لمقابلة طلبات أصحاب الودائع والقروض او مقابلة التزامات البنك في مواعيد استحقاقها دون تأخير.

حتى وإن لم تكن هناك متطلبات قانونية للسيولة فإن أي بنك لا بد وأن يحتفظ بنقدية في الخزينة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية ولا بد له من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأموال إلى خزائن النقدية، ولذلك فإن إدارة السيولة تحتوي تحليلا وتقييما لأوضاع البنك تجعله جاهز دائما لمقابلة صافي التدفقات دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

إن المؤسسات المالية ولا سيما البنوك تعتبر منظمات أعمال ومن خلال أنشطتها المختلفة في قبول الودائع ومنح القروض والاستثمارات المالية فإنها تتعرض لأنواع مختلفة من المخاطر المالية من خلال استخدام أموالها في هذه الأنشطة ، لذلك يتطلب نجاح إدارة البنوك إجراء الموازنة السليمة بين العائد والمخاطرة، فالمخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية في الوقت الذي تفضل كل مؤسسة أو بنك التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة، ومن أهم هذه المخاطر خطر السيولة لذا عليها اتخاذ الأساليب والإجراءات المناسبة والملائمة لإدارة هذه المخاطر.

ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية

لقد تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي، وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها. وعليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة تسطير الأهداف وإعداد الاستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر وتعريفها، وذلك بهدف إرادتها، معالجتها أو التحكم فيها مع تحقيق المستوى المطلوب من المواءمة بين أثر هذه المخاطر والعوائد التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية

تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر، واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، والزاوية التي ينظر منها للمخاطرة، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

- **التعريف(1):** المخاطرة هي سلوك مرفق باحتمال تحقق خسائر مالية وبشرية بسبب عدم التأكد مما سيحدث في المستقبل القريب أو البعيد، والخطر رفيق ملازم لرجل الأعمال وبالتالي يجب أن يعرفه جيدا ويعرف كيفية التعامل معه.[1]
- **التعريف(2):** المخاطرة هي الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة بسبب التغيرات في بيئة الأعمال.[2]
- **التعريف(3):** المخاطرة هي حالة من عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من هذه الأمور مجتمعة.[3]

مما سبق نستنتج أن **مصطلح المخاطر البنكية** يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلا عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

---

[1]– رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**،الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008، ص 208.

[2]– حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 2011، ص 161.

[3]– نجاح عبدالعليم عبدالوهاب أبو الفتوح، **الأصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 101.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

تنقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين هما:

- ✓ المخاطر المالية؛
- ✓ المخاطر غير المالية.

الشكل رقم (2-1) : أنواع المخاطر البنكية

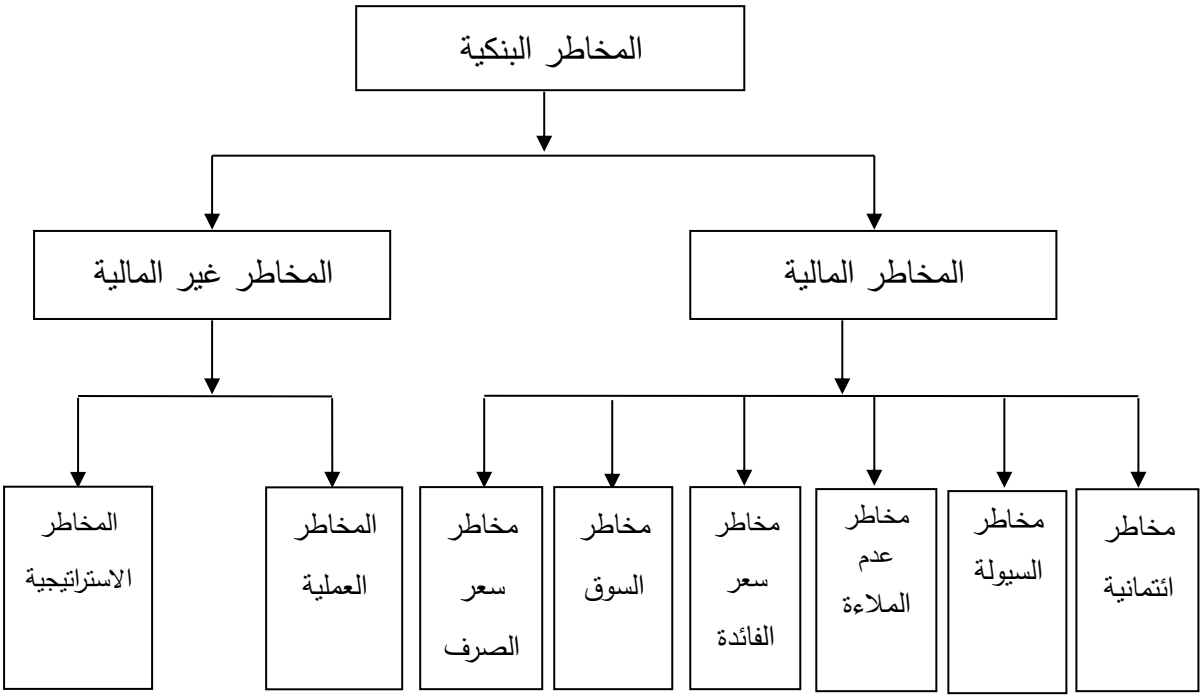

المصدر: من إعداد الطالبة

www.manaraa.com

1- المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية، وذلك كون معظم تعاملاتها تتم بالنقود والأسهم والسندات، وهذا النوع من الخاطر يتطلب رقابة وإشراف من قبل إدارات البنوك وفقا للتوجه وحركة السوق، الأسعار، العملات، والأوضاع الاقتصادية، ومن أهم أنواعها ما يلي:

1-1- المخاطر الائتمانية (خطر القرض)

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف للعملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض، أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.[1]

1-2- مخاطر السيولة

يحدث هذا الخطر عندما يعجز البنك عن توفير السيولة بتكلفة معقولة لمواجهة مختلف الطلبات بحيث يحدث عدم توافق زمني بين آجال استحقاق القروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدى البنك وتترتب مخاطر السيولة عن:[2]

- ✓ توظيف الأموال في أموال ذات سيولة منخفضة جدا مثل: شراء سندات طويلة الأجل، شراء عقارات، شراء أوراق مالية، تقديم قروض طويلة الأجل؛
- ✓ السحب المكثف للمودعين؛
- ✓ إفلاس مقترض أو مجموعة مقترضين؛
- ✓ منح قروض بمبالغ كبيرة.

فغالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات.

هذا ويقوم البنك باللجوء إلى أسواق البنوك كلما أقرض عملاءه، وذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء المصرف.

---

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 62.

[2]- Sylivie de coussergues **, Gestion de la banque de diagmostic à la stratigie**, 5eme édition, dunodit, paris, 2007, p 110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكلما اقترض البنك من الأسواق المالية، قلت مقدرته على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها.[1]

1-3- مخاطر عدم الملاءة

كما يسمى خطر عدم القدرة على الوفاء، حيث يكون البنك في حالة يسر وملاءة عندما تفوق أصوله خصومه، ويكون في حالة عسر في الحالة العكسية، ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه:" تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصة وذمته المالية بنقصها لدرجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع، بحيث لا يتوفر لا على السيولة ولا على أموال أخرى يواجه بها خصومه.

وعليه فإن خطر عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة، والاختلاف يظهر في كون عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة، أما عدم السيولة فلا يستلزم بالضرورة عدم ملاءة البنك، وبصفة عامة فإن عدم امتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع، يجعل البنك في حالة عدم الملاءة.

وقد يتحقق بسبب خطر القرض السابق الذكر، حيث أن إعسار مدين البنك قد يؤدي اعساره (البنك) واختلال وضعيته المالية، وما هذا إلا دليل على ترابط المخاطر البنكية نظرا لأهمية هذا الخطر فإن على البنوك أن تلتزم بالتوفيق في تسيير أموالها بما يتناسب مع تغطية مخاطرها العديدة والمتوقعة.[2]

1-4- مخاطر سعر الفائدة

وهي تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأمل أو الالتزام حساسا بالنسبة لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة. ويقصد بإعادة التسعير التغير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الأموال والخصوم.[3]

ويعد خطر سعر الفائدة بالنسبة لعدد كبير من المؤسسات البنكية ثاني أهم صنف من الخسائر بعد خطر القرض، حيث تنتج هذه الخسائر عن الحركات الحاصلة في أسعار الفائدة، والتي تضيق

---

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2]- عياش زبير، **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أم البواقي، 2007، ص31.

[3]- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص ص 92-93.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفائدة (أي الفوائد المدينة أقل من الفوائد الدائنة) وتخفيض قيمة الأصول أو الأدوات المالية في الميزانية وخارج الميزانية.[1]

1-5- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر خسارة في المركز المالي بسبب تغيرات في أحد أو كل عوامل مخاطر السوق الرئيسية، أسعار السوق أو أسعار الفائدة أو معدلات الصرف أو قيم الملكية. وبدأت مخاطر السوق بالظهور في بداية الثمانينيات بعد ازدياد أهمية سوق الأسهم عند قيام البنوك باستثمار أموال بكميات ضخمة في الأوراق المالية، وبذلك تزايد تعرضها للمخاطر أو الانكشاف وتزايد احتمال الخسارة نتيجة لتغيرات في سعر الأصل المتضمن بالعقد. ومنذ تعاملت البنوك بعدد من العملات من مختلف الأسواق العالمية تعرضت لتقلبات أسعار الفائدة المحلية والدولية، كما تعرضت لتغيرات أسعار الصرف للقطع الأجنبي عند قيامها بشراء أصل من الخارج، وتنشأ أيضا مخاطر سعر الصرف عند الارتفاع الغير مرغوب به للعملات المتعامل بها تجاريا، وتتعرض استثمارات البنوك بالملكية لمخاطر تغير أسعار الملكية، وأخيرا تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار السلع على نحو سلبي في البنك عند تغيرها في غير صالح البنك.[2]

أي أن المخاطر السوقية تتمثل في الانحرافات الغير ملائمة للقيم السوقية، حيث تقاس مخاطر السوق من خلال تقلبات معايير السوق المتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف.[3]

وتوجد مخاطرة السوق فيما يتصل بأي فترة من الزمن ومكاسب المحفظة السوقية هي الأرباح والخسائر الناشئة عن المعاملات وأي هبوط في القيمة سوف ينتج عنه خسارة سوقية للفترة المناظرة المساوية للفرق بين قيم مراقبة تحركات السوق في البداية والنهاية.[4]

1-6- مخاطر سعر الصرف

تنشأ مخاطر أسعار الصرف عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواءا بالنسبة لكل عملة على حدى أو بالنسبة لإجمالي مركز العملات، وعن التحركات غير المواتية في أسعار الصرف،

---

[1]- Mikdashi Zuhayr, **les banques à l'ére de la mondialisation**, édition économico, paris, 1998, p 91.

[2]- عبير فوزان العبادي، **إدارة المخاطر المالية**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 71.

[3]- J Bessis, **Gestion des risques et Gestion actif-passif des banques**, dalloz, paris, 1996, p 18.

[4]- Sylivie de coussergues, **ressource précédent**, p p 110-111.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة والتي تتدرج تحت مسمى المشتقات المالية.[1]

2-المخاطر غير المالية

ينظر إلى المخاطر غير المالية على أنَّها مخاطر لا تتعلق بالعمليات التي يمارسها المصرفي بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي وبتأدية وتقديم الخدمات المصرفية، وهي ذات أهمية لا تقل عن المخاطر المالية، كونها تؤثر في الوضعية المالية للبنك وقد تؤدي إلى إفلاسه، وعمومًا يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

2-1- المخاطر العملية

وتعني مدى الكفاءة في قياس تكلفة نشاط البنك، أي الرقابة على التكاليف والإنتاجية. المعدلات التي تقيس مخاطر العمليات تركز على نصيب العامل من إجمالي الأصول، وكذلك نصيب العامل من إجمالي البنوك. وإن كانت هذه المعدلات لا تقيس احتمالات التزوير والنصب من بعض العاملين وهي تدخل ضمن المخاطر العملية.[2]

وتسمى هذه المخاطر أيضا بالمخاطر التقنية، والتي يمكن تعريفها على أنها:" مجموعة المخاطر التي بطبيعتها تعرقل وتعيق حسن سير العمل في المنشأة بصفة تمس بأهدافها، ويترتب عنها أضرار يمكنها أن تؤثر في مردوديتها أو صورتها أو سمعتها".

فالبنك يضع في يد عماله وإطاراته مسؤوليات وصلاحيات، ويمنحهم الثقة والاستقلالية اللازمة لممارستها، وذلك من أجل تسيير أعماله والقيام بالعمليات اللازمة وفقا لما تقتضيه المهنة ويمنحهم سلطة اتخاذ القرار، إلا أنهم معرضين أثناء تأديتهم لأعمالهم للوقوع في أخطاء تنجر عنها خسائر تمس مباشرة بصافي الدخل أو مردودية البنك، ونذكر على سبيل المثال: الأخطاء التي قد ترتكب أثناء تنفيذ العمليات البنكية من سحب، تحويل الأخطاء المحاسبية، خطأ في نظام الإعلام الآلي وأي خطأ متعلق بالاتصال وتبادل المعلومات.

---

[1]- إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 34.

[2]- رسمية زكي قرياص وآخرون، **الأسواق المالية (أسواق رأس المال- البورصات – البنوك – شركات الاستثمار)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 282.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى الخطر التنظيمي والمتمثل في خطر عدم تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية السارية المفعول والمحددة لحسن سير المهنة ككل، وهذا سواء تعلقت بالقانون البنكي، القانون التجاري، قانون الضرائب، النظام الداخلي...

نجد كذلك من المخاطر العملية الخطر القانوني والذي يتحقق مثلاً بسبب وجود خطر عدم إمكانية مواجهة الأحكام الصادرة ضد البنك، بسبب إخفاقه في الحصول على أحكام لصالحه، أو إهمال الإجراءات الواجب إتباعها لدى الجهات القضائية...، وبصفة عامة هو كل ماله علاقة بالعقود و الالتزامات، ولذا نجد أن البنك يوكل عادة أفراد مختصين في القانون من أجل مراقبة هاته العقود والالتزامات وذلك لمحاولة تفادي الوقوع في هذا الخطر.

إن المخاطر العملية مهمة لأنها إذا تحققت ترتب على البنك عقوبات تأديبية تصل إلى حد سحب الاعتماد بالإضافة إلى الإفلاس، لذلك يتوجب على البنوك التجند لمواجهتها واتباع كل مراحل وإجراءات العمليات البنكية من كل جوانبها (الجانب المالي، الجانب التقني، الجانب القانوني...)، والسهر على وصول المعلومات المحاسبية الشفافة لإدارة البنك، بالإضافة إلى التأكد من تمتع إطارات البنك ومستخدميه بالكفاءة والنزاهة المطلوبة لاتخاذ القرارات.[1]

2-2- المخاطر الاستراتيجية

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله، نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي.[2]

يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الاستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة للبنك، والسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل، تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل.[3]

---

[1]-عياش زبير، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2]- أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية – تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 205.

[3]- بوعشة، **إدارة المخاطر البنكية (مع إشارة خاصة للجزائر)**، المؤتمر العلمي الدولي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: إجراءات الحد من المخاطر

وهي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن، وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر قياس وتقييم إمكانية حدوثها، إعداد النظم الكفيلة بالرقابة عند حدوثها أو التقليل من آثارها إلى إلي أدنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله، حيث أن هذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس: [1]

- **الاختيارية:** أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة؛
- **وضع حد للمخاطرة:** وهذا حسب نوع وصنف القرض؛
- **التنوع:** وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

- وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين: [2]

1- التسيير العلاجي

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعًا جدًا، ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية، والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

2- التسيير الوقائي

وهو متمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقييم الأخطار بين البنوك...إلخ.

- أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي: [3]

أ- توزيع خطر القرض بين البنوك

إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القروض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده، ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

---

[1]- مبارك بوعشة، مرجع سبق ذكره.

[2]- مرجع نفسه.

[3]- بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الأسلوب الرسمي:** إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة، ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض، بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات، ...
- **الأسلوب غير الرسمي:** بواسطة هذا الأسلوب تتخذ البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي، وعادة ما يكون هذا الإتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات الثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

ب- التعامل مع عدة متعاملين

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

ج- عدم التوسع في منح القروض

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

د- تطور أنظمة الرقابة الداخلية للبنك

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، ثم الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية

إن سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي دولة تعتمد على مدى سلامة الجهاز المالي وبالأخص سلامة الأجهزة البنكية، حيث أصبحت الصناعة البنكية ترتكز في مضمونها على فن إدارة المخاطر وذلك في ضوء ما شهدته الصناعة البنكية من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، ومن هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر البنكية وذلك من أجل المحافظة على قوة وسلامة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد الوطني ورفع كفاءة إدارة العمليات البنكية وتعظيم عائد عملياته التي تتضمن العديد من المخاطر، وهذا ما دفع لجنة بازل بإدراج إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملائمة البنكية.

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر، أهميتها، وأهم العوامل المؤثرة فيها

1- تعريف إدارة المخاطر

تعددت التعاريف حول إدارة المخاطر، وفيما يلي أهم التعاريف التي تناولت إدارة المخاطر:

- **التعريف(1):** إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكم بالإمكان القضاء على مصادرها.[1]
- **التعريف(2):** إدارة المخاطر البنكية هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال عائد المخاطر وتكلفتها، ومن ثم فإن إدارة المخاطر هي العمل على تقليل أو تدنية المستوى المطلق للمخاطر، وبالتالي مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمليات البنكية ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر.[2]
- **التعريف(3):** إدارة المخاطر هي عبارة عن إعداد الدراسات قبل وقع الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر، أي

---

[1]- حربي محمد عريقان، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 310.

[2]- زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " حالة ولاية أم البواقي"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2012، ص 91.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين أو المستثمرين، وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج **تعريفا شاملا لإدارة المخاطر** والمتمثل في:

إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله، وقياس وتحديد وسائل مجابهته مع إختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.

2- أهمية إدارة المخاطر

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، وتتجلى لنا هذه الأهمية فيما يلي:[2]

- ✓ المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛
- ✓ تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛
- ✓ تقييم المخاطر والتحوط منها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- ✓ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- ✓ تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية؛
- ✓ مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة التحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.

---

[1]- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل " دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص 64.

[2] – صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر، الجزائر، 2010، ص 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر البنكية

هناك عدة عوامل تؤثر في إدارة المخاطرة المصرفية ومن أهم هذه العوامل ما يلي:[1]

- ✓ التطورات الكبيرة و المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب والبرمجيات وعولمة الصيرفة مع ابتكار تقنيات متطورة حديثة؛
- ✓ ارتفاع حدة الرعي المصرفي وبالأخص في الدول المتقدمة؛
- ✓ التصاعد الشديد في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية خاصة في ظل الإدخال المتزايد لمنتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة إلى السوق من قبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية؛
- ✓ عدم اهتمام إدارة المصارف بإدارة المخاطر مع ضعف الوعي والخبرة الكافية لها؛
- ✓ الاعتماد المتزايد على إسناد الأعمال إلى جهات خارجية (طرف ثالث) لتوفير خدمات معينة إضافة إلى تحالفات ومشروعات مشتركة جديدة مع مؤسسات غير مصرفية، مما سيؤدي إلى حدوث مخاطرة التشغيل والذي أكدت عليه مقررات لجنة بازل المصرفية؛
- ✓ تصاعد إمكانية الغش والاحتيال والتدليس أو إلى إفشاء أسرار بعض الزبائن ومعرفة الأرقام السرية لحساباتهم أو الاختراق غير الشرعي لشبكة المعلوماتية وحسابات الزبائن الأصليين، وعليه لابد من الحفاظ على سرية وتكامل المعلومات والتأكد من هوية الزبائن وشرعيتهم بالنسبة للحسابات المصرفية وشرعية التوقيع الإلكتروني والتشفير وغيرها؛
- ✓ عدم شفافية القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتشريعات الحالية؛
- ✓ إن عملية تجميع واختراق والمشاركة المتتالية لكميات كبيرة من المعلومات حول الزبائن قد تؤدي إلى نشوء مشاكل تتعلق بخصوصية الزبون.

[1]- صادق راشد الشمري، **الصناعة المصرفية الإسلامية (مداخل وتطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 53-54.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (2-2): العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر

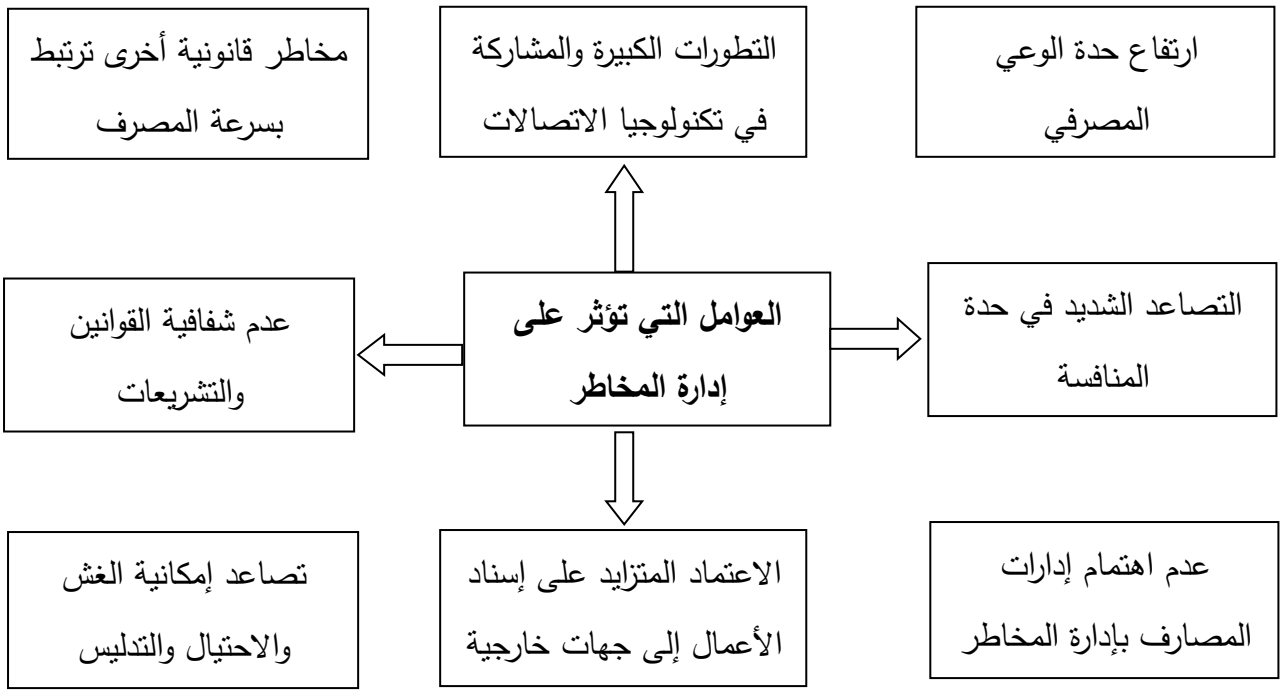

المصدر: صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 5.

المطلب الثاني: استراتيجيات وخطوات ومبادئ إدارة المخاطر

1- استراتيجيات إدارة المخاطر

إن قدرة البنوك على قياس وتسيير المخاطر تمثل إحدى العوامل الأساسية لحسن إدارتها ونجاح سياساتها، وعادة ما تتبع البنوك أربعة استراتيجيات أساسية لإدارة المخاطر هي:[1]

1-1- استراتيجية تجنب المخاطرة

تتمثل هذه الاستراتيجية في التجنب الكلي لنوع من المخاطر وبالتالي التخلي عن أداء بعض العمليات. على سبيل المثال، البنك الذي يقوم بأداء نشاط أساسي من خلال تقديم قروض استهلاكية مكنه من تحديد مجال مخاطرته في المخاطر التجارية الناتجة عن هذه القروض (المخاطر الائتمانية)، والقيام بتغطية المخاطر الأخرى (مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف).

[1]- حكمت براح، **تسيير المخاطر البنكية وفق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص: مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013، ص ص 38-39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما قد تتخلى بعض البنوك عن كل تدخل على مستوى القطاع العقاري، ويمتنع البعض الأخر عن أداء العمليات على مستوى الأسواق المالية.

1-2- استراتيجية تحديد المخاطرة

تتمثل هذه الاستراتيجية في تقبل المخاطرة لكن مع تثبيت حدود لها لا يمكن تجاوزها من طرف البنك، وهذه الحدود تتمثل في: عدد العقود، قيمة الخيارات، أو مقدار رأس المال المستخدم لتغطية الخسائر القصوى الصادرة في البورصة ... والمثال على ذلك، أوامر الإيقاف والمحددة لحجم الخسائر، فعند وصول الخسائر إلى المستوى المحدد تتوقف العملية، وإذا كانت الحدود موضوعة بطريقة سليمة، فإن البنك يستطيع مراقبة المخاطرة لكن دون التخلص منها نهائيًا.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنك أن يتحمل تكلفة الفرصة الضائعة وهذا نتيجة التخلي عن عملية ما من أجل احترام هذه الحدود

1-3- استراتيجية نقل المخاطرة

إن البنك الذي يتعرض إلى مخاطرة معينة لكنه لا يريد الإبقاء عليها (بسبب سوء تقدير هذه المخاطر أو نتيجة تزايدها أو أن استراتيجية البنك قد تغيرت، أو بسبب وجود فرصة جديدة أمام البنك)، يمكنه دفع علاوة من أجل نقل تلك المخاطرة كليًا أو جزئيًا، كقيام البنك بالتغطية على مستوى السوق من أجل تغطية قرض ممنوح (أو دين بسعر الفائدة الرأسمالي، أو الحصول على عقد مبادلة ثابت)، بالإضافة إلى البحث عن الضمانات.

1-4- استراتيجية تحمل المخاطرة

والتي تتمثل في تحمل البنك لتكلفة المخاطرة من خلال رأس المال أو الاحتياطات ، وعند تحقق المخاطرة فإن ذلك سينعكس على مصاريف السنة المالية، أو على قسط المخصصات، لكن مقابل تحمل البنك للمخاطرة فإنه ينتظر عائد إضافي، ولذلك تفضل البنوك ضمن هذه الاستراتيجية الحفاظ على مراكزها من أجل الاستفادة من التحركات الإيجابية للسوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-خطوات إدارة المخاطر

وتتمثل في أربعة خطوات أساسية هي:[1]

2-1- تحديد المخاطر

لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولاً أن يحددها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي: خطر الإقراض، خطر سعر الفائدة، خطر السيولة وخطر التشغيل.

2-2- قياس الخطر

إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

2-3- ضبط المخاطر

هناك ثلاثة أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر، أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

2-4- مراقبة المخاطر

إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود، كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية والمخاطر القانونية.

3-مبادئ إدارة المخاطر

ويمكن إجمال هذه المبادئ والتي يطلق عليها المبادئ السبعة فيما يلي:[2]

3-1- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا بالبنك ويجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها، ويجب أن تتضمن سياسة إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة والرقابة على المخاطر؛

3-2- إطار إدارة المخاطر

يجب أن يكون لدى البنك إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية والشمول والاتساق، ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار المخاطر الذي تم اختياره؛

---

[1]- بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره.

[2]-نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2005، ص ص 28-29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3- تكامل إدارة المخاطر

حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة، فإنه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض.

إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرًا لأن هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها البنك؛

3-4- محاسبة خطوط الأعمال

من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات ...، لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم؛

3-5- تقييم وقياس المخاطر

جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية بصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة؛

3-6- المراجعة المستقلة

تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختيار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر؛

3-7- التخطيط للطوارئ

يجب أن تكون هناك سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية ويجب أن تختبر جودة هذه السياسات والعمليات.

هذه الأسس تطبق على جميع المؤسسات المصرفية ويجب أن تستخدم هذه الأسس للحكم على قوة وسلامة ممارسات البنك في إدارة المخاطر، ومن الجدير بالذكر أنه يوجد بعض الاختلافات في تطبيقات معينة لإدارة الخاطر بين البنوك وخلال المراحل الزمنية المختلفة وذلك تبعًا للعوامل التالية:

- ✓ حجم أنشطة البنك؛
- ✓ طبيعة الأنشطة التي يقوم بها البنك؛
- ✓ درجة تعقيد أعمال وأنشطة البنك؛
- ✓ المنهجيات أو الأساليب والأدوات المتاحة للبنك (تقييم وصفي مقابل تقييم كمي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: لجنة بازل ومخاطر السيولة

1- تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية تحت مسمى لجنة الأنظمة البنكية والممارسات الرقابية من طرف محافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرة مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات للرقابة البنكية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ، والولايات المتحدة الأمريكية.

لجنة بازل للرقابة البنكية هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، واستطاعت أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة البنكية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكًا منها بأهمية وخطورة القطاع البنكي، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة البنكية.

ويمكن تلخيص طبيعة عمل لجنة بازل فيما يلي:[1]

- ✓ هيئة دولية مستقلة متخصصة في مجال الرقابة و الإشراف البنكي؛
- ✓ هيئة تتعاون مع بعض الهيئات والفعاليات الدولية في المجال المالي.

2- مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عدة مبادئ لإدارة مخاطر السيولة، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[2]

- ✓ يتوجب على كل بنك اعتماد إطار شاملا لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة، وعلى المراقبين اختبار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق البنك في حالة وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها، وذلك من أجل

---

[1]- زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة ولاية أم البواقي)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

[2]- نصر رمضان أحلاس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 59-60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية قد تؤثر عليه مستقبلاً؛

- ✓ يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع استراتيجية عمل البنك ودوره في النظام المالي للدولة، فعلى الإدارة التنفيذية للبنك أن تطور استراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك بقدر كاف من السيولة، وعلى الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات عن تطور سيولة البنك وترفع تقارير لمجلس الإدارة بهذا الخصوص دوريًا، وعلى مجلس الإدارة أن يراجع الاستراتيجيات والسياسات والممارسات ويقرها مرة واحدة سنويًا على الأقل والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بإدارة مخاطر السيولة بفعالية؛
- ✓ على البنك أن يحسب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر ويأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية؛
- ✓ على إدارة البنك أن تؤخر إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنوك خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة؛
- ✓ على البنك مراقبة ومتابعة تعرضه لأخطار السيولة والاحتياطات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات آخذًا بعين الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى؛
- ✓ على البنك أن يقوم بإعداد استراتيجية تمويل توفر تنويع فعّال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل؛
- ✓ على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات؛
- ✓ على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والمواد المولدة للسيولة وعلى البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط وطوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ على البنك إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة وعليه التأكد من قانونية وإمكانية التنفيذ عليها؛
- ✓ على البنك اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات؛
- ✓ على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة الظروف الضاغطة؛
- ✓ على البنك الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك؛
- ✓ على هيئات الرقابة المصرفية وبشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك وأوضاع السيولة لديها لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة؛
- ✓ على هيئات الرقابة أن تقوم بتحديد إطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك دوريًا من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية وتقارير التحوط ومعلومات السوق؛
- ✓ على هيئات الرقابة التدخل والطلب من البنوك اعتماد إجراءات فعالة ومحددة زمنيا لتحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك؛
- ✓ على هيئات الرقابة المصرفية أن تتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى والسلطات الرسمية المحلية والخارجية لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في البنوك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها

تشير مخاطر السيولة البنكية إلى مخاطر حدوث خسائر عندما يصبح من الصعب تأمين الأموال المطلوبة، أو عندما يصبح تدبير الأموال بمستوى سعر فائدة أكبر ضروريا بسبب سوء المقارنة بين توقيت استخدام وتدبير أو التدفق إلى الخارج للأموال وتضع البنوك إطار عمل، ونظام وإجراءات طبقا لمقاييس إدارة مخاطر السيولة لديها للتخلص من هذا الخطر أو محاولة تفاديه على الأقل.

المطلب الأول: تعريف مخاطر السيولة وأهم أسبابها

1- تعريف مخاطر السيولة

يربط العديد من الاقتصاديين بين هزات النظام البنكي وهيكل ميزانية البنوك، ذلك أنه وبمجرد عدم وجود توافق زمني بين الأصول والخصوم البنكية، فإن البنوك تعرض نفسها لخطر السيولة، وعليه يمكن تعريف خطر السيولة كما يلي:

- **التعريف(1)**:يعبر خطر السيولة عن عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات احتياجات المقترضين، ويتعاظم هذا الخطر حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية.[1]

- **التعريف (2):** مخاطر السيولة هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج، بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة.[2]

- **التعريف (3):** مخاطر السيولة هي المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال عندما لا يتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر السيولة، مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل علما بأن كل مؤسسات الأعمال بحاجة إلى إدارة مخاطر السيولة لكي تبقى في مأمن من الإفلاس.[3]

---

[1]- حكيم براضية، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علو التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010-2011، ص 7.

[2]- آسيا قاسمي وحمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12-13 ديسمبر 2011.

[3]- عبد الغني قواوسي، **تجديد السيولة في البنوك التجارية**، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق يتبين أن خطر السيولة ينتج عن عدم كفاية الأصول قصيرة الأجل لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل، فهو يحدث نتيجة فجوة استحقاق بين الأصول والخصوم، ويزداد هذا الخطر عندما يصعب على البنك توفير الأموال بتكلفة معقولة، ويمكن أن ينتهي بإفلاس البنك.

2- أسباب مخاطر السيولة

أهم الأسباب التي تؤدي إلى خطر السيولة في البنوك ما يلي:[1]

2-1- أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة:

- ✓ ازدياد حالات السحب وبالأخص للمبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاءا بتلك الالتزامات مما يؤثر على ربحيته لإجباره على هذا التسييل الفري؛

2-2- أسباب تتعلق بجانب نطاق الميزانية:

- ✓ جانب الالتزامات بمعنى عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقد يضطر البنك من ذلك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة مما يلزمه للاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى، أو لإصدار مزيد من الأوراق المالية للسندات؛
- ✓ جانب الأصول حيث خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتنشأ مخاطر السيولة، والتي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة؛

2-3- أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق

- ✓ حيث عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك؛

2-4- أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

وهناك أسباب أخرى تتمثل فيما يلي:[2]

- ✓ صدمات السحب المفاجئ التي تتعرض لها البنوك نتيجة اهتزاز عامل الثقة لدى جمهور المودعين على إثر النكسات التي تصيب البنوك التجارية أثناء مزاولة نشاطها الائتماني(الاندفاع على البنوك الذي من السلوكيات غير المستقرة للمودعين)؛

---

[1]- عتروس صونيا، **أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة**، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علو التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014-2014، ص ص 36-37.

[2]- حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ غياب التعاون بين البنوك والقدرات المحدودة للاتصال والنقل، فمثلا أحداث سبتمبر 2011 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى إتلاف أنظمة الإعلام والنقل، والمؤسسات المالية أغلقت أبوابها وتوقفت أنظمة الدفع، على الرغم من أن بعض البنوك كانت لها فوائض كبيرة والأخرى كانت لها خسائر كبيرة؛
- ✓ خطر السيولة يمس بصفة رئيسية النظام البنكي للبلاد الناشئة، التي تكون الأسواق النقدية بها ما تزال في طور التشكيل؛
- ✓ ظاهرة التغير المتسارع والغير مستقر لقيم الأصول، فمثلا تقييم محفظة الأوراق المالية بالقيمة السوقية قد يؤدي بالمؤسسة إلى تفضيل التنازل عن هذه الأصول عوض الاحتفاظ بها لأن قيمتها السوقية متدنية ولا تحقق مردودية في الأجل القريب والمتوسط، الشيء الذي يؤدي إلى الإفلاس وقد تنتشر هذه العدوى بين البنوك؛
- ✓ صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض أو صعوبة تسييل الأصول؛
- ✓ رغبة البنوك في الحصول على عوائد أكبر، وذلك لأن العوائد تتناسب طرديا مع المخاطرة؛
- ✓ تمويل البنوك لاستثمارات طويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: أسباب الحاجة إلى السيولة وكيفية واستراتيجيات مقابلة متطلباتها

1- أسباب الحاجة إلى السيولة

من الأسباب الأساسية وراء حاجة البنك إلى السيولة هو مواجهة سحوبات المودعين وكذلك لتلبية متطلبات زبائنه وهناك سببين مهمين هما:[1]

1-1- طلبات القروض: ليس من الضروري أن يحتفظ البنك بسيولة مقدارها 100 من الطلبات المتوقعة من القروض، وذلك لأن البنك لديه احتياطات، بالإضافة لقدرته على توليد الأموال لتمويل هذا القرض، على افتراض أن معظم القروض ترجع إلى البنك في شكل وديعة فيما بعد؛

[1]- سعيدة طايبي، ، **آليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية** دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2011-2012، ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2- سحب الودائع: وهو السبب الثاني للحاجة إلى السيولة حيث يجب على البنك الاحتفاظ برصيد نقدي كاف لمقابلة هذه المسحوبات سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة في الظروف العادية أما في ظروف الأزمات يتوقف فيها سحب الودائع على درجة الثقة في البنك.

2- كيفية مقابلة متطلبات السيولة

يمكن للبنك التجاري أن يقابل متطلبات السيولة من خلال مصدرين وهما:

- ✓ الاحتياطات الأولية (السيولة الحاضرة)؛
- ✓ الاحتياطات الثانوية (السيولة شبه النقدية).

2-1- الاحتياطات الأولية: وتتمثل في الاحتياطي القانوني النقدي لمقابلة العمليات اليومية، على الرغم من أن معظم هذه الاحتياطات في البنك المركزي والبنوك الأخرى التي يتعامل معها البنك، إلا أنها تعتبر خط الدفاع الأول لمقابلة أي طلبات نقدية يومية، فهناك بعض المرونة في رصيد الاحتياطي القانوني الذي يطلبه البنك المركزي وذلك لأن هذه الاحتياطات تحسب على أساس متوسط يومي للفترة المعنية التي يحسب عنها الاحتياطي وبالتالي يمكن للبنك التجاري أن يستخدم بعض الأصول السائلة أثناء هذه الفترة لمقابلة متطلبات السيولة، ويمكن أن نذكرها في نقاط كما يلي:[1]

أ- **النقدية بالعملة المحلية، والعملات الأجنبية**-وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية، وقد يجيد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند، ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره؛

ب-**الودائع لدى البنوك الأخرى، ولدى البنك المركزي**-حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة، في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان. هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل قصيرة الأجل، لدى البنوك الأخرى. وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها، ويمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي؛

ج-**الشيكات تحت التحصيل،** وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها، وإضافة قيمتها إلى حساب العملاء بالبنك، وتحدد السيولة بنسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة،

[1]- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 91-92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقا للخبرة السابقة، وبذلك لا يؤخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر. وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة من تلك التي تسحب على أفراد في مدينة أخرى.

2-2- الاحتياطات الثانوية: تتكون السيولة في هذه الحالة من الأموال التي يمكن تصنيفها أي بيعها أو رهنها مثل أذونات الخزانة، والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية(الأسهم والسندات) وتسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجال الاستحقاق، وإمكانية التصرف السريع سواء بالبيع أو الرهن، مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها[1].

بالإضافة إلى هذه المصادر هناك مصدر آخر يمكن من خلاله تغطية متطلبات السيولة وهو الاقتراض بأشكاله المختلفة سواء الاقتراض من سوق المال أو الاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى،

حيث أن قدرة البنك على استخدام هذا المصدر وهو الاقتراض تختلف باختلاف قدرة البنك على استخدام هذا المصدر.[2]

3- استراتيجيات مقابلة متطلبات السيولة

تتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي:[3]

3-1- إدارة سيولة الأصول:

أقدم استراتيجيات إدارة الأصول هو الاعتماد على الأوراق التجارية الحقيقية، وهذا يعني اقتصار البنوك التجارية في قروضها على القروض قصيرة الأجل، أي القروض ذات السيولة الذاتية. وذلك لأن نسبة معينة من هذه القروض تصل إلى تاريخ استحقاقها على مدار الوقت وتتحول إلى سيولة. وحسب هذا المدخل ليس هناك حاجة للأخذ في الاعتبار متطلبات السيولة. ولكن هذه الاستراتيجية تعتبر مناسبة للبنوك التجارية في الماضي عندما كانت تعتمد هذه البنوك على القروض قصيرة الأجل، ولكن الآن أصبح لدى البنوك التجارية تشكيلة واسعة من الاستثمارات في القروض والتي تختلف من حيث أنواعها وتواريخ استحقاقها. ومن هنا أصبحت هذه الاستراتيجية موضوع تساؤل من حيث تطبيقها الآن

[1]- سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2]- محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 246.

[3]- مرجع نفسه، ص ص 243-246.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر الاعتماد على سوق النقد أيضا أحد استراتيجيات إدارة الأصول. تعني هذه الاستراتيجية مقابلة احتياجات السيولة من أدوات سوق النقد مثل أذونات الخزانة والأوراق التجارية والكمبيالات المصرفية. بحيث تكون كمية الأموال المستثمرة في هذه الأوراق وتواريخ استحقاقها تتفق وكميات الأموال المطلوبة للسيولة وكذلك توقيت هذه المتطلبات. ولكن إذا فرض أن تقديرات السيولة كانت غير دقيقة، وظهرت الحاجة إلى السيولة قبل تواريخ الاستحقاق، فيمكن بيع هذه الأوراق في السوق الثاني، وهي أوراق سهلة البيع لأنها مضمونة من الحكومة. ونفس الشيء بالنسبة للكمبيالات المصرفية والأوراق التجارية، وإن كانت الأوراق التجارية لها سوق ثاني أضعف نسبيا من أذونات الخزانة والكمبيالات المصرفية.

هذه الاستراتيجية تعتبر استراتيجية سهلة، ولكنها ليست الاستراتيجية الوحيدة. فمثلا قد يحاول أحد البنوك التجارية زيادة العائد من خلال شراء أوراق مالية أطول من الآجال المتوقعة للسيولة. فعائد الأوراق المالية طويلة الأجل عادة أعلى من عائد الأوراق المالية قصيرة الأجل، بالإضافة إلى أنه قد يحقق مكاسب رأسمالية لأن أجل استحقاق الورقة أصبح أقل عند بيعها للحصول على السيولة. من ناحية أخرى قد لا يتمكن البنك من الحصول على هذه العوائد إذا كانت تكاليف المعاملات مرتفعة أو في حالة تحقيقه لخسائر رأسمالية.

3-2- إدارة سيولة الخصوم:

يمكن للبنك التجاري أن يحصل على مصادر لإشباع متطلبات السيولة من خلال إدارة مصادر الأموال بدل من الاعتماد فقط على استخدامات الأموال. فبدلا من الاستثمار في أدوات سوق المال أو التركيز على درجة سيولة تشكيلة القروض، فإن البنك يمكنه شراء السيولة من سوق النقد عند الحاجة إليها، أي الاقتراض. فإذا كان البنك بحاجة إلى أموال قصيرة الأجل أو لمدة أو أيام قليلة فيمكنه استخدام الاقتراض من البنك المركزي. أما إذا كان بحاجة لأموال لفترات طويلة فيمكنه الحصول على النقدية المطلوبة من خلال زيادة العائد الذي يدفعه على شهادات الإيداع ذات القيمة المالية الكبيرة، أو من خلال اقتراضه من سوق الدولار الأوروبي.

أهم ميزة لتحقيق السيولة من خلال إدارة الخصوم هي احتمال زيادة الدخل. لأنه بناءا على هذه الاستراتيجية، يمكن للبنك أن يحتفظ بنسبة صغيرة من استثماراته في استثمارات قصيرة الأجل في سوق النقد، ويحتفظ بالنسبة الأكبر في استثمارات طويلة الأجل سواء أوراق مالية أو قروض. وإن كانت هذه الاستراتيجية تنطوي على نسبة أكبر من المخاطر مقابل هذا العائد. فمثلا قد تكون أسعار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفائدة مرتفعة في الأوقات التي يحتاج فيها البنك إلى التمويل، خاصة إذا كانت الحاجة إلى التمويل سببها الظروف الاقتصادية أو الدورات التجارية أو أسباب خاصة بالسياسة النقدية. بالإضافة إلى أن البنك قد لا يجد الأموال بالكميات التي يرغبها، خاصة في أوقات الأزمات المالية وعدم الاستقرار.

3-3- الإدارة المتوازنة (إدارة الأصول والخصوم):

يعتبر المزج بين إدارة الأصول والخصوم من أفضل الاستراتيجيات لإدارة السيولة، بحيث يأخذ في الاعتبار التكلفة النسبية وكذلك درجة الخطر.

ولكي يمكن للبنك التجاري أن يطبق هذه الاستراتيجية، لابد أن يتمتع بمركز مالي سليم خاصة من حيث متطلبات رأس المال، فالمركز المالي السليم يمكن البنك من الاقتراض ومقابلة طلبات القروض. فإذا كان رأس مال البنك لا يتفق ومتطلبات رأس المال بسبب زيادة الأموال المقترضة أو بسبب تحقيق خسائر، فإن تكلفة الاقتراض ستزيد، بل قد لا يتمكن البنك أصلا من الاقتراض.

وبالتالي نجد أن إضافة إدارة الخصوم إلى جانب إدارة الأصول لمقابلة متطلبات السيولة تتطلب كفاءة باقي عناصر الأصول والخصوم ورأس المال .

المطلب الثالث: السياسات والإجراءات لإدارة مخاطر السيولة، علاقة السيولة بالربحية

1- السياسات والإجراءات لإدارة مخاطر السيولة

تستعمل البنوك وسائل متعددة في إدارتها لسيولتها النقدية سواء من جانب تغطية العجز، أو في جانب استثمار الفائض النقدي ومن تلك الوسائل ما يلي:[1]

- ✓ التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل على استراتيجية السيولة الكلية للبنك؛
- ✓ إدارة موجودات والتزامات البنك والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية؛
- ✓ إعلان السياسات والإجراءات الخاصة (الاستراتيجيات) بإدارة السيولة للبنك بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة؛
- ✓ تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وخطة طوارئ؛

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك(الأساسيات والمستحدثات)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 2007، ص ص 240-241.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ تنويع مصادر التمويل؛
- ✓ السيطرة المركزية على السيولة وإيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لواجهة التزاماته الضرورية؛
- ✓ توافر نظم حاسب آلي فعال في تقديم سائر المعلومات المطلوبة والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في تزويد إدارة البنك بالبيانات الدقيقة والحديثة، وذلك حتى يتسنى قياس وإدارة التدفقات النقدية ومتطلبات السيولة؛
- ✓ التعامل بالأوراق المالية القابلة للتسييل وذات المخاطر المتدنية كشراء السندات في حالة وجود فائض أو إصدارها عند الحاجة للسيولة؛
- ✓ إصدار شهادات الإيداع للحصول على التمويل من الشركات والمستثمرين الذين لديهم فائض السيولة؛
- ✓ الاقتراض فيما بين البنوك من خلال ما يعرف بالقروض البنكية لغرض إدارة السيولة قصيرة الأجل التي قد تكون لليلة واحدة، فالبنك الذي لديه عجز يقترض من البنك الذي لديه فائض بسعر فائدة سائد بين البنوك

2- علاقة السيولة بالربحية وكيفية الموازنة بينهما

تؤدي عملية احتفاظ البنك بسيولة كبيرة إلى تعرضه لفقدان فرصة الحصول على أرباح كان من الممكن الحصول عليها لو قام بتوظيف تلك السيولة التي احتفظ بيها، ومن هنا يتجلى التعارض بين الربحية والسيولة، وهي المشكلة الرئيسية في الأعمال البنكية، ويمكن إيضاح طبيعة هذا التعارض عند مقارنة مسك النقد في الصندوق، واستخدامه بشكل آخر، فالنقد كما هو معلوم يمثل السائل المطلق الذي تقارن به سيولة باقي الأصول، وكل استخدام آخر للنقد يبتعد به عن السيولة المطلقة لدرجة ما. وتمتاز بعض أنواع الاستخدام بكونها قريبة من النقد بحيث يمكن تحويلها له بسرعة ودون تحقق خسارة، غير أن هذا الاستخدام يتطلب التضحية بجزء من دخل البنك.

ولهذا تعتبر في كثير من الحالات" الربحية هي الهدف والسيولة هي القيد على هذا الهدف ".فعلى البنك أن يسعى " لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى، والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة " مع الاحتفاظ بقدر ملائم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الأصول السائلة لمواجهة طلبات العملاء. وذلك بالبحث عن التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في إدارة الأصول والخصوم.[1]

وللموازنة بين السيولة والربحية طورت العديد من المداخل لإدارة الموجودات منها: [2]

أ- طريقة مجمع الأموال:

تفترض هذه الطريقة لا تمييز بين أموال المشروع، ويجري استخدامها بالكم والكيف الذي يحقق هدف المشروع، تعطي الأولوية عند ترتيب أولويات توظيفاتها عناية خاصة لنصري السيولة والربحية؛

ب-طريقة تخصيص الموارد :

التمييز بين الأموال على أساس مصادرها: طبيعة المصدر والاستعمالات الملائمة له، تقوم فكرتها على أساس تحديد عدة مراكز للسيولة والربحية تفترض هذه الطريقة أن كمية السيولة مرتبطة بالمصدر الذي جاءت منه الأموال،

ج- المدخل العلمي :

استعمال معادلات وأساليب رياضية متقدمة لتحليل العلاقات المعقدة بين مختلف بنود الميزانية وقائمة الدخل وتتطلب الطريقة العلمية لإدارة الأصول تحديد الهدف من إدارة الأصل وتحديد المتغيرات التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالتشغيل والتسويق، التعرف على كيفية توزيع أصوله بين مختلف البنود مقارنة مع الصناعة.

[1]- حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص ص 5-6.

[2]- عتروس صونيا، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

يتميز عالم الصيرفة بالديناميكية والتوجه نحو العولمة المالية التي تفرض تحديات مما أدى إلى تعقيد العمليات البنكية أثناء تسيير الأصول والخصوم لتحقق عوائد مرضية بتحمل أقل قدر ممكن من المخاطرة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى مخاطر السيولة التي تحيط بالبنك، ووضع الإجراءات الرقابية للسيطرة على الأثار السلبية لها وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافها، لذا فإنه يمكن القول بأن معرفة مخاطر السيولة وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك، ولهذا يجب توفر سلطة نقدية تدعم الجهاز المصرفي بكميات إضافية من النقد القانوني عن طريق إقراض أو شراء جزء من موجودات البنك لغرض تحويلها إلى سيولة جاهزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لمخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

من أجل توضيح مختلف العناصر التي درست في الفصول السابقة والمتعلقة بدراسة تأثير مخاطر السيولة علة منح القروض في البنوك التجارية، قمنا بإجراء دراسة تطبيقية عنها بهدف مقارنتها مع الجانب النظري وكذا لإعطاء الصفة العلمية للدراسة، لهذا وقع اختيارنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة (325)، من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وذلك عن طريق ثلاث مباحث:

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: السياسات الإقراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثالث: تقييم الكفاءة المالية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام مؤشرات السيولة المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته جملة من التغيرات في هيكله ومهامه وذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي، ومن أجل الإلمام أكثر نتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا ليفرض وجوده على المستوى الوطني من خلال دوره في دفع عجلة التنمية.

1- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** هو مؤسسة مالية تأسست طبقا للأمر رقم **82- 106** بتاريخ **13 مارس 1982**. وهي شخص معنوي تسهر على القيام بالعمليات المتعلقة بالأموال المودعة من طرف الشعب ومنح القروض، وتضع تحت تصرف الزبائن أدوات الدفع والسحب، ذات أسهم برأسمالية **2.200.000.000 دينار جزائري** طبقا للقانون **10/ 90** في **أفريل 1990**، ولقد عرف البنك زيادة في رأسماله سنة **1999**، حيث بلغ **33.000.000.000 دج**.

1-1- مراحل تطور البنك:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك عمومي يهتم بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي والريفي، يتكون من **300** وكالة محلية و**41** مديرية جهوية وأكثر من **7000** إطار وموظف ينشطون عبر كامل التراب الوطني جهويا ومحليا.

ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية الأولى على المستوى الوطني و**13** على المستوى الإفريقي، **668** على المستوى العالمي، ولقد مر هذا البنك بمراحل عديدة حتى حقق هذه المرتبة وأهمها:

أ- مرحلة 1982- 1990:

وخلال هذه الثمانية أعوام كان هدف البنك إثبات الحضور في عالم الزراعة والفلاحة، واكتسب خبرة في مجال تميل الصناعات الزراعية وصناعة الآليات الفلاحية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-مرحلة 1991- 1999:

وسع البنك من اختصاصه نحو المجالات والميادين الأخرى خاصة تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة مع بقائه الداعم الرئيسي للمجال الفلاحي:

- ✓ **سنة 1991:** دخل البنك نظام (SWIFT) من أجل عمليات التجارة الخارجية؛
- ✓ **سنة 1992:** تم تزويد البنك بالبرنامج الرقمي (SYBU) بأدواته المختلفة للقيام بمختلف الأدوات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الإيداع والسحب، وتسيير الأرصدة الخاصة بالزبائن) عن طريق الحاسوب وفي مدة لا تتجاوز 24 ساعة؛
- ✓ **سنة 1994:** تم استحداث بطاقة السحب C.B.R؛
- ✓ **سنة 1996:** القيام بمختلف العمليات البنكية عن بعد وبطريقة آلية؛
- ✓ **سنة 1998:** استحداث بطاقة الدفع.

ج- مرحلة 2000- 2002:

تميزت هذه المرحلة بحاجة الدولة للبنوك في آلية تشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل، فقام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتحديث وكالاته وإدخال مختلف التعديلات وما يتماشى مع حاجة الاقتصاد الوطني، وتسهيل عمليات منح القروض بين **20- 30 يوم**، وأدخل نظام **SYRAT** الذي يختص بمعالجة العمليات البنكية بين مختلف وكالات **BADR** بطريقة آلية، ونظام **TELECOMPESATION** الذي يختص بمعالجة العمليات البنكية بين وكالات **BADR** ومختلف البنوك الأخرى... **BNA ,BDL ,CPA**،، بحيث يستطيع هذا النظام القيام بأي عملية سحب أو إيداع من أي مكان في الوطن وفي أي بنك، وتعتبر نقطة تحول كبيرة في تاريخ البنك والصيرفة الجزائرية سهلت وسرعت مختلف العمليات المالية والاقتصادية.

2- تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** هو بنك عمومي أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم **106/82** الصادر في **17/ جمادى الأولى/ 1402هـ الموافق لـ 13/ مارس/ 1982م** والذي عدل بمرسوم **84- 85 المؤرخ في 30/ أفريل/ 1985م** وقد كان إنشاءه من أجل تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي وذلك بإعادة هيكلة **140** وكالة للبنك الوطني الجزائري **BNA**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنك الفلاحة والتنمية الريفية شركة مساهمة ذات رأسمال قدره **3.300.000.000.00 دج** وبميزانية قدرت أواخر سنة **1999 بـ 426 مليار دينار جزائري**، حيث بلغت ودائع البنك **165 مليار دينار (80 مليار دينار** كودائع قصيرة الأجل، و **85 مليار دينار** كودائع طويلة الأجل)، أمّا القروض المقدمة من طرف البنك فتقدر بـ **306 مليار دينار (200 مليار دينار** موجهة للمؤسسات العمومية، منها **100 مليار دينار** موجهة للمؤسسات التي هي في حالة تصفية، و**30 مليار** موجهة لقطاع الفلاحة). وبلغ تعداد هياكل البنك **300 وكالة** و **36 فرعا و 6 وكالات رئيسية**. الكائن مقرها الرئيسي بـ **17** شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، حيث يتمتع بالاستقلال الملي ويعد تاجرا مع الغير. يتكون حاليا من 288 وكالة وحوالي 36 فرع منتشرة عبر أنحاء الوطن.

وهو هيئة اقتصادية تقدم مختلف الخدمات، فبعد الإصلاحات والتوجه نحو اقتصاد السوق أصبح بنك البدر، بنك تجاري شامل. أي يمول مختلف القطاعات الاقتصادية وفق شروط معينة بهدف تحقيق الأرباح. فهو يعتبر من أهم البنوك في الجزائر، باعتبار يمتلك أكبر شبكة كما يشغل ما يفوق 700 عامل حسب إحصائيات 2001، هذا ما جعله في المرتبة 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف حسب مجلة قاموس البنوك.

ويجدر بالذكر أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية عانى من وجود قروض كبيرة غير قابلة للتسديد، قد منحت أساسا لوكالات استيراد الأغذية، وعولجت هذه المشكلة في أواخر عام 1997 من خلال تحمّل الحكومة لمخلفات هذا الوضع بمبادلة القروض هذه، سندات حكومية بلغت قيمتها 187 مليار دينار.

3- خصائص بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- ✓ بنك عامي يتدخل في تمويل لكل العمليات الاقتصادية؛
- ✓ استعمال النظام " SWIFT" منذ 1991؛
- ✓ 30 **%** من التجارة الخارجية في الجزائر؛
- ✓ إدخال الإعلام الآلي على شبكة باستعمال برمجيات PROLOGICIAL خاص ببنك الفلاحة التنمية الريفية ثم تطويره مهندسيها في الإعلام الآلي؛
- ✓ الإشارة عن بعد الحسابات من طرف الزبائن؛
- ✓ عمليات فتح القروض الوثائقية أصبحت في يومنا هذا لا تتجاوز 24 ساعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- المبادئ التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه يرتكز البنك على مبادئ ندرجها فيما يلي:

- ✓ **مبدأ الاستغلال:** على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه، فعليه توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة له، ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية، بالإضافة غلى الاستقبال الجيد واللائق؛
- ✓ **مبدأ القرض والمخاطرة:** على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين، وهذا ما يدفعه للحرص على عودتها لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي، ويؤخذ على المقترض ضمان على القرض الممنوح له؛
- ✓ **مبدأ السيولة النقدية:** يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه، لمواجهة طلبات السحب في أي وقت؛
- ✓ **مبدأ الخزينة:** يلزم البنك ترك نسبة معينة من الأموال في خزينته لتغطية حسابات المتعاملين ومعاملاتهم أما الفائض فيرسل إلى البنك المركزي؛
- ✓ **مبدأ الأمن:** يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من الضياع أو السرقة و نلمس ذلك من خلال التدقيق والمراقبة الصارمة على الإمضاءات وغيرها.

5- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك في إطار تغير مستمر، ويمكن تقديم الهيكل العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2001 والذي يقسم البنك إلى ثمانية وظائف وهي كالتالي:

- ✓ **وظيفة "الموارد، القروض، التحصيل"**، هي مكلفة بجمع الموارد ومنح القروض، متابعتهم، تحصيل واسترداد القروض، تحت إدارة مدير عام مساعد، يراقب خمس مديريات مركزية؛
- ✓ **وظيفة "المعلوماتية والمحاسبة، الخزينة"**، مكلفة بتسيير شبكة الاستغلال، تسيير رؤوس الأموال، والموارد؛
- ✓ **وظيفة "الإدارة والوسائل"**، مكلفة بالتسيير الإداري، وتقييم الأفراد والتكوين؛
- ✓ **وظيفة "الدولية"**، مكلفة بالعمليات البنكية مع الخارج، تمويل التجارة الخارجية، هي تحت غدارة مدير فرعي، الذي لديه السلطة على ثلاث مديريات مركزي؛
- ✓ **وظيفة "الاستغلال"**، هي مِؤلفة بالأساس من شبكة تتكون من وكالات، وكالات فرعية ومركزية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ **وظيفة** "**المراقبة**"، هي متصلة مباشرة بالرئيس المدير العام، متكونة من مفتش عام، ومديرية المراجعة الداخلية؛
- ✓ **وظيفة** "**الاتصال**"، مكلفة بقسم الاتصال وهي متصلة بالمدير العام؛
- ✓ **وظيفة** "**الإدارة**"، تصم مجموع مسيري البنك، حيث تدير مختلف المسؤوليات في مختلف المستويات، بالإضافة إلى إدارة المشاورات لمعالجة أكبر ورشات البنك، الرئيس المدير العام يشرف على لجان وسكرتاريا المديريات.

وعليه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

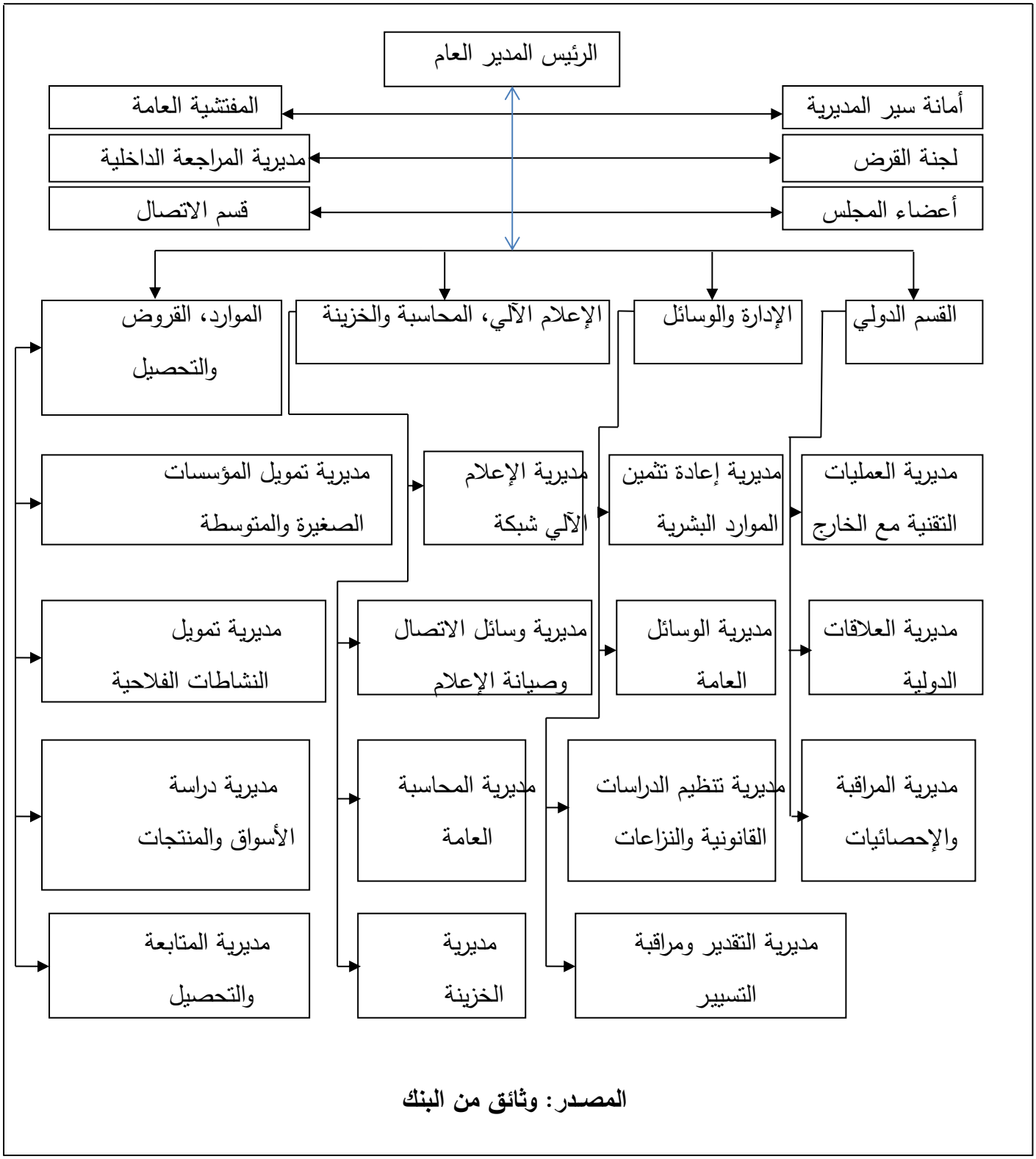

المصدر: وثائق من البنك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يقوم البنك بمهام من شأنها أن تسهم في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها.

6-1-مهام البنك:

كما أشير إليه سابقا بأن بنك الفلاحة والتنمية والريفية مؤسسة عمومية اقتصادية فغن المهام الأساسية المكلف بها تتدرج كالآتي:

- ✓ فتح حساب لكل شخص طالب بها واستقبال الودائع سواء كان بفائدة أو بدونها؛
- ✓ إجراء عمليات الإيداع والسحب: أي تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات الملية الخاصة بالقرض، الصرف والخزينة التي لها صلة بأعماله قصد تسيير أمواله أو استخداماته؛
- ✓ المشاركة في تجميع الادخارات؛
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
- ✓ تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها؛
- ✓ القيام بدور الوسيط بين البنوك الأخرى؛
- ✓ إضافة لمهامه المتعلقة بسلك الموظفين حيث يتولى استقبال التحولات الواردة من الهيئات المستخدمة وتحويلها إلى حساب الموظفين؛
- ✓ إعادة استثمار الودائع في شكل قروض فلاحية أو تجارية، تمنح للقطاعين العام والخاص سواء بالعملة الوطنية أو الصعبة، حسب استراتيجية المشروعات الممولة.

بالإضافة إلى المهام السابقة ومن أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية البنك مجموعة معينة التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولي ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتتضح هذه الخطوط الكبرى بهذه الاستراتيجية فيما يلي:

- ✓ المحاور الاستراتيجية الكبرى للنشاطات في القطاعات الاستراتيجية:

والهدف من إعادة تمركز البنك هو التمويل ومن أولوياته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

- ✓ قطاع الفلاحة؛
- ✓ قطاع الصيد البحري والموارد المائية؛
- ✓ تمويل برامج التنمية الريفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها لبنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة سنكتفي بذكر البعض منها فيما يلي:

- ✓ الفلاحة والنشاطات التابعة لها؛
- ✓ الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها؛
- ✓ صناعة العتاد الفلاحي؛
- ✓ الصناعات الغذائية الفلاحية؛
- ✓ تسويق وتوزيع المنتوجات المرتبطة بالنشاطات الاستراتيجية؛
- ✓ تنمية العالم الريفي خاصة:
  - ❖ نشاطات الحرفيين الصغار؛
  - ❖ السكن الريفي؛
  - ❖ المشاريع الاقتصادية المجاورة؛
  - ❖ مشاريع الري الصغيرة؛
  - ❖ صناعة السروج والأدوات الجلدية؛
  - ❖ صناعة الخشب والمنتوجات الخشبية والفلين والمواد الخزافية والوزالية...؛

وبصفة عامة كل النشاطات التي تساهم في تنمية الريف.

6-2-أهداف البنك:

باعتبار بنك الفلاحة بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة ويسعى لتحقيق أهداف اقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

تلقى الفلاحة حصة الأسد في اهتمامات بنك البدر خاصة بعد الإصلاح الأخير والذي أعطي الأولوية لتمويل التنمية الفلاحية والريفية، فأصبح البنك يهدف إلى زيادة الاستثمارات في المجال الفلاحين مع تطور المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تصدير منتوجه خارج حدود الوطن.

- ✓ يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، و ذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وكذلك الخصخصة؛
- ✓ يهدف البنك إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ يرمي البنك إلى إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية في جميع الموارد؛
- ✓ يسعى البدر إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد العشرية السوداء التي تسببت في النزوح الريفي؛
- ✓ المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (325 بعين البيضاء)

تعتبر الوكالة الخلية الأساسية للمؤسسة البنكية والبنية القاعدية لهان وهي جزء من شبكة الاستغلال حيث يتم على مستواها معالجة جميع العمليات البنكية مع الزبائن، يسيرها مدير وكالة مرتبط أساسا بالمديرية الجهوية. وتتمثل أهم مهام الوكالة فيما يلي:

- تسيير ديناميكية العلاقة التجارية مع الزبائن؛
- إرضاء رغبات وحاجات العملاء في حدود القانون؛
- إعطاء القروض للراغبين في الاقتراض سواء من أشخاص طبيعيين أو معنويين، والتي تهتم بالصناعات التقليدية والصيد البحري وأصحاب المهن الحرة، وكل ما يساهم في تنمية الفلاحة.

1- نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين البيضاء (325)

بعد ما تعرضنا بصفة عامة لتعريف ونشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في **13 مارس1982م** رأسمال قدره **3.300.000.000.00 دج** لغرض تمويل النشاط الفلاحي من أجل تطوير الفلاحة والقطاع الفلاحي بالمنطقة، نتطرق للوكالة فقد تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين البيضاء في سنة **1983م**، وفي سنة **1988م** صدر القرار الذي ينص على هدم تخصيص البنوك وظهور المنافسة فيما بينهم والعمل على جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن بمختلف الأنواع والقطاعات التابعة لها، صناعية كانت أو تجارية.

إذ يحتل البنك بعين البيضاء منطقة استراتيجية في وسط المدينة ويتم الإشراف عليها من طرف مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأم البواقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** وفقا للمخطط السائر عليه يشمل عدة مصالح بالغة الأهمية والتي يسير وفقها البنك على أسس منظمة ومنسقة. والشكل التالي يمثل الهيكل التنظيمي للوكالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم(3-1): الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

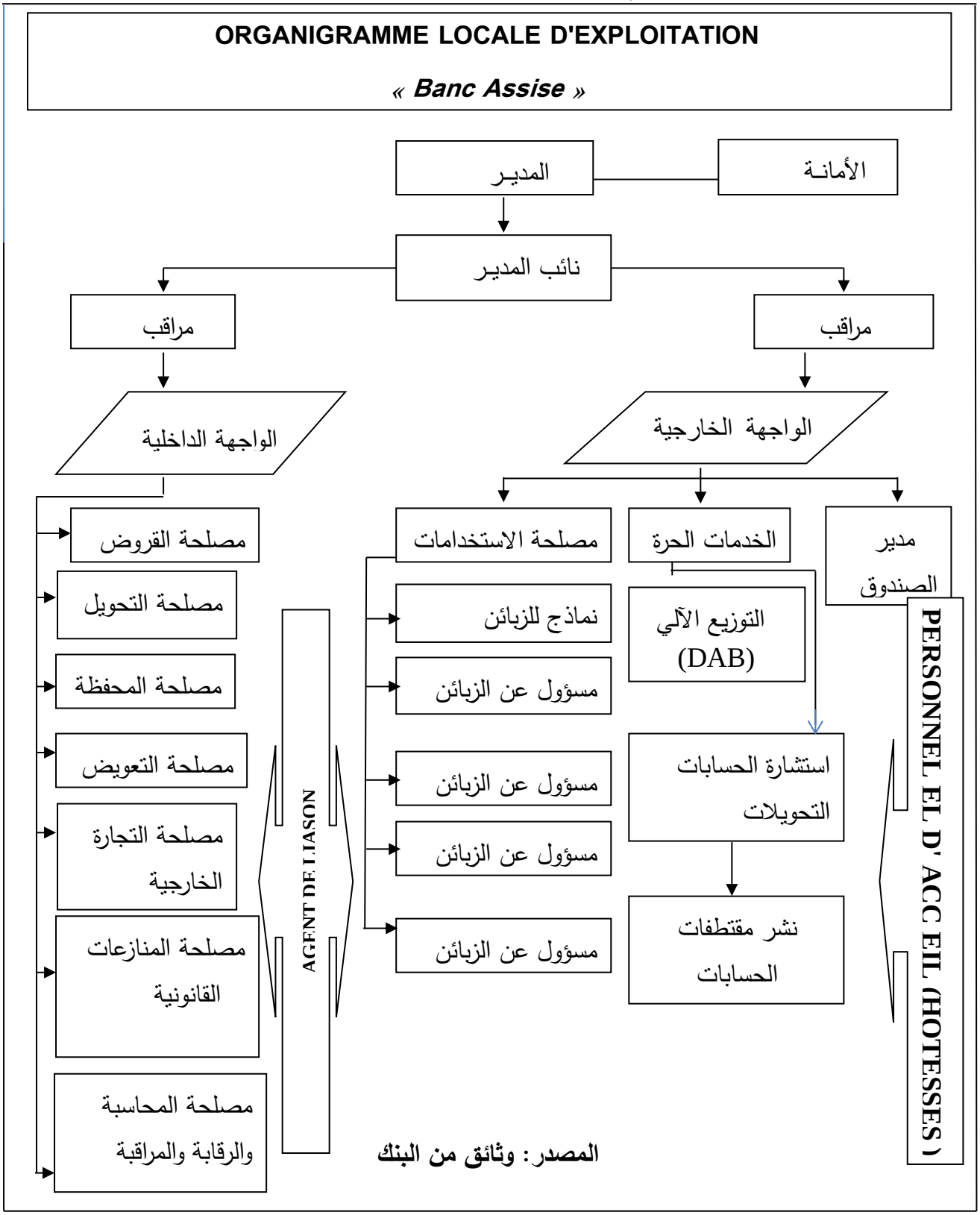

المصدر: وثائق من البنك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- العلاقة بين المصالح

يتكون الهيكل التنظيمي من عدة مصالح نذكر منها فيما يلي:

3-1- المدير

هو أعلى سلطة في المؤسسة يقوم بتوزيع المهام على الموظفين كل حسب اختصاصه تطوير وتسيير رأس المال الاقتصادي للوكالة السهر على السير الحسن للخدمات المقدمة للزبائن مع استقبالهم في حالة المشاكل المستعصية مراقبة العمليات الحسابية المختلفة مع تقديم تقارير بصفة دورية عن نشاط الوكالة الحسابية المختلفة تكوين وتقديم المعلومات وتطوير مستوى موظفي الوكالة؛

3-2- الأمن والوقاية:

مهامهم هي توفير الأمن داخل الوكالة وكذلك دراسة أملاك المؤسسة خلال فترات الراحة وكذلك ليلا مع مهمة فتح وغلق البنك في أوقات العمل؛

3-3- الأمانة (السكريتاريا):

تعتبر الخلية الأساسية وهي الجزء الهام ذات النشاط الفعال في البنك حيث تتعامل بالدرجة الأولى مع الإدارة وبالأخص مع المدير، وتنحصر مهامها في وظيفتين هما:

أ- **الرقن:**

تقوم بكتابة كل الرسائل والبرقيات الصادر بأمر من المدير أو نائب على الآلة الراقنة؛

ب-المراسلات:

تقوم بجمع الرسائل الواردة إلى البنك عن طريق البريد يوميا وتسجيلها على سجل خاص بالمراسلات اليومية وتحويلها إلى المصالح المعينة وكذا مختلف الرسائل الإدارية للجهات الخاصة سواء كانت بنوك أو مؤسسات أو أشخاص؛

ت-**المكالمات:**

توجد سكريتاريا خاصة بالرد على جميع المكالمات الهاتفية التي تخص نشاط البنك والاتصال بجهات معينة بأمر من المدير أو نائبه ولا يقتصر عملها الرد على المكلمات الهاتفية فقط، بل الاتصال عن طريق الفاكس والتلكس إلى جانب ذلك فإن الأمانة المسؤولة عن تنظيم المواعيد الرسمية للمدير (زيارات، اجتماعات...).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-4- مصلحة الزبائن: وهي تنقسم إلى:

3-4-1- خدمات الواجهة الخارجية: ويوجد في هذه المصلحة عدة عمليات أهمها:

أ- **السحب:** وهي عملية يقوم بها الزبون سواء كان تاجرا أو عمال أجراء... سحب الأموال من حسابه الخاص وتختلف حسب نوع العملية ومكان السحب؛

ب-**الإيداع Versement:** يقوم الزبون بملأ استمارة تسمى تجزئ نقدي حيث تحتوي على المعلومات اللازمة وبعد التأكد من صحة الوثائق وقيمة المبلغ الموضوع ورقم حسابه يقوم أمين الصندوق بالإمضاء وتسليم الأصلية لموظف الواجهة والأخرى تكون بحوزته، وهذا الأخير يقوم بإدخال المبلغ المودع في حساب الزبون وبعضها يقوم موظف الواجهة بإعطاء وصل الإيداع المتكون من أبع أوراق أصلية للزبون والباقي يحتفظ بها؛

ج-**الصرف Les changes:** وهي العملية التي يقوم بها موظف الشباك بتحويل العملات من الدينار إلى العملة الصعبة (**الأورو** مثلا) وذلك لأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يتعامل بعملة أخرى إلا **الأورو** وله عدة مشاكل حسب نوع التحويل؛

ح-**الخصم Remise appoint al' encaissement:** وهي عملية تختص عند إرجاع الوثيقة المصادقة على أن صاحب الشيك قد وفى به،

خ-**التحويلات Virement:** هي الوثائق الخاصة بعملاء البنك وهي وثائق تختص أموالهم أي مبالغ مالية تدخل لحساب العملاء؛

د- **الصندوق:** وظيفته تسليم وسحب المبالغ المالية نقدا الصادرة من طرف موظف الشباك وذلك بأمر من الزبون وكذلك مراقبة النقود من التزوير مع العلم أن مصلحة الواجهة والصندوق مرتبطتين ارتباطا وثيقا ولا يمكن أن يعمل كلا منهما مستقلا عن الآخر وتجدهما يتعاملان بعملتين هما الدينار الجزائري والأورو بصفة عامة إلى جانب عملات أخرى؛

ذ- **المحاسبة والمراقبة:** تعتبر المراقبة من بين الأقسام المتواجدة على مستوى الوكالة ويشرف عليها موظف يقوم بمراقبة العمليات على مستوى الوكالة ويشرف عليها موظف يقوم بمراقبة العمليات التي تتم خلال اليوم من خلال الإعلام الآلي. حيث أنه يختص بالعمليات الخاصة بقيمة المبالغ التي مرت في الجريدة اليومية مقارنة بقيمة المبالغ الموجودة على كل الشيكات والوثائق المتعامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بها: وثائق الدفع، التمويل، الإيداع... وهذا طبعا وفقا للأرقام الحسابات المتعارف عليها وفقا للمخطط المحاسبي السائر عليه الوكالة؛

3-5- مصلحة القروض: يعتبر قسم القروض أهم قسم للوكالة حيث يقوم بمنح قروض لزبائنه وتختلف هذه القروض من حيث مدتها فمنها القصيرة والمتوسطة ودورها في استخدام الودائع بغرض تلبية حاجات المستثمرين، و عليه فإن البنك يستعمل أموال الغير لتلبية حاجات الغير الذي يعاني من عجز، وبهذا يكون البنك الوسيط بين الأشخاص ذات فائض في أموالهم وأشخاص ذات عجز حيث تتلخص مهامها فيما يلي:

- ✓ دراسة ملفات طلبات القروض؛
- ✓ تحضير لجان دراسة القروض (اتخاذ القرار)؛
- ✓ مساعدة الوكالات في دراسة احتياجات التمويل في مختلف الأنشطة؛
- ✓ الرقابة على القروض الممنوحة المطابقة الفعلية للشروط في القدرات الخاصة بالبنك الحد الأقصى لمنح القروض؛
- ✓ القيام بتجميع الإحصائيات؛
- ✓ المراقبة والتأكد من ملفات القروض وذلك من ثلاث وجهات من وجهة الإدارة ومن وجهة المحاسبة ومن وجهة الضريبة؛
- ✓ متابعة استعمال القرض والتأكد من حقيقة المشاريع؛
- ✓ استخدام الودائع بغرض تلبية حاجات المستثمرين.

3-6- مصلحة المنازعات: تتكفل بالمهام القانونية والمتابعة القضائية للزبائن المتهربين من تسديد القروض الممنوحة لهم بعد توجيه إنذار بتحويل الملف إلى المتابعة القضائية.

المطلب الثالث: موارد البنك ومنتجاته

يهدف البنك

1- موارد البنك

تتكون موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من:

- ✓ رأسماله المحدد في القانون الأساسي واحتياطاته القانونية والخاصة؛
- ✓ الودائع تحت الطلب ولأجل التي يقبلها من المودعين؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ الأموال المتوفرة التي تأمنه عليها الهيئات الاقتصادية؛
- ✓ المصاريف المحصل عليها لقاء خدمات مقدمة للزبائن كمقابل الخصم مثلا وفتح الحسابات حيث كل ثلاثة أشهر تنزع نسبة من الحساب؛
- ✓ نسب الفوائد المحصلة من القروض الممنوحة للزبائن؛
- ✓ القروض التي يمكنه أن يتعاقد برهنها في حافظة خاصة بالأوراق التجارية والمالية؛
- ✓ الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم، والتي يمكنه الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لاسيما من البنك المركزي؛
- ✓ التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية؛
- ✓ الميزانية المحددة من طرف المديرية العامة.

2- منتجات البنك:

تتمثل أهم هذه المنتجات في:

- ✓ **الحساب الجاري:** هو عبارة عن حساب يسجل فيه العمليات المالية المختلفة الخاصة بالمؤسسات والأفراد سواء مدينة أو دائنة؛
- ✓ **تحرير الشيكات البنكية:** يقوم البنك بتحرير شيكات بنكية للمؤسسات التي تعتبر أكثر ضمانة لأن البنك يقوم بضمان قيمة هذه الشيكات؛
- ✓ **دفتر التوفير:** وهو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين وباستطاعة هؤلاء المدخرين العاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع وسحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك؛
- ✓ **دفتر توفير الشباب:** مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمرس والتدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية، إن دفتر الشباب يفتح للشباب الذين لا يتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين حيث حدد الدفعة الأولي بـ 500 دينار، كما يمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أوتوماتيكية منتظمة. كما يستفيد الشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن خمس سنوات الاستفادة من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ **بطاقة بدر Carte BADR:** هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع والسحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية (D.A.B)؛
- ✓ **سندات الصندوق:** عبارة عن تفويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص المعنويين والطبيعيين؛
- ✓ **لإيداعات لأجل:** وهي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك؛
- ✓ **حساب العملة:** منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محددا حسب شروط البنك.

كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة إلى الاعتمادات، والقروض التي يمنحها البنك لزبائنه، التي تكون وفق دراسة وشروط مسبقة، من بينها: قروض الاستثمار، قروض الاستغلال وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: السياسات الإقراضية لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على سياسة إقراضية تضمن قيامه بالدور المنوط به مع ضمان تقدمه ونموه مع تحقيق الأرباح باعتباره بنك تجاري، ومن الواضح أن يتم منح القروض مهما كان نوعه وفق إجراءات وسياسات يتبعها البنك وذلك من خلال تحديد الوثائق والخطوات التي يتم وفقها منح القروض، لهذا خصصنا هذا المبحث لمختلف السياسات لمنح القروض.

المطلب الأول: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم البنك بتقديم نوعين من القروض تتمثل في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار

1- قروض الاستغلال:

هي قروض قصيرة الأجل حيث لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة وهي عبارة عن:

1-1- القروض الريفية المدعمة من طرف السلطات العمومية:

هي قروض قصيرة الأجل مضمونة من قبل الدولة وذلك عن طريق تخفيض أسعار الفائدة (الفرق تدعمه الدولة) عن طريق الخزينة العمومية ويستفيد من هذا النوع من القروض المستثمرين والتجمعات الفلاحية الخاصة وهذه القروض مخصصة لتمويل تكاليف القرض من (10000 إلى 7000000 دج) ومن بينها: يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

- ✓ القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الاستراتيجية للبنك؛
- ✓ القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية؛
- ✓ القروض لبناء المساكن الريفية في إطار قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL) والصندوق الوطني للسكن (CNL)؛
- ✓ القروض للمهن الحرة (الشباب الحاصل على شهادات في الطب) في المناطق الريفية.

1-2- قروض التجهيزات الفلاحية القصيرة المدى والمدعمة من طرف الدولة:

هي قروض قصيرة الأجل مدعمة من قبل الدولة عن طريق الخزينة العمومية وموجهة للمستثمرات الفلاحية الخاصة والعمومية بغرض التمويل للحصول على التجهيزات الصغيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-3- السحب على المكشوف:

هي قروض قصيرة الأجل تمنح للمؤسسات والأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة أو التكملة المؤقتة لرأس المال العامل، وتتراوح قيمته من 20000 إلى 7500000 دج.

1-4- تسبيقات عن طريق الفاتورات:

هي قروض قصيرة الأجل تمنح للمؤسسات والأفراد، حيث يكون مبلغ القرض يمثل 70% من مبلغ الفاتورة أو أقل، وتتراوح قيمته من 50000 إلى 2200000 دج.

2-قروض الاستثمار:

يقتصر بنك الفلاحة والتنمية الريفية فهذا النوع على تقديم قروض متوسطة المدى فقط، حيث تتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى سبع سنوات وتتمحور في:

2-1- قروض خاصة بوكالة دعم تشغيل الشباب (ANSEG)

هي قروض متوسطة الأجل تمنح للأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع والوكالة بنسبة تتراوح بين 20% و25 % وأما الباقي والمتمثل في نسبة من 10% إلى 15 % يدفعه الزبون، بحيث يعفى الزبون من الضرائب لمدة خمس سنوات كما تكون نسبة الفائدة المطبقة منخفضة.

2-2- قروض خاصة بالصندوق الوطني لتأمين البطالة (CNAC):

هي قروض متوسطة الأجل حيث تقدم للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 35 إلى 50 سنة، حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة المشروع أما الباقي فيحمله كل من الصندوق والزبون.

2-3- القروض المباشرة مع العملاء:

هي قروض متوسطة الأجل تمنح للأفراد بغرض مواجهة العجز في الخزينة كما تهدف إلى توسيع النشاط.

المطلب الثاني: الإجراءات اللازمة لمنح القرض

1-شروط منح القرض

توجد شروط لابد أن تتوافر في طالب الائتمان نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانونية (19 سنة فما فوق)؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية؛
- ✓ أن لا يخل النشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع؛
- ✓ أن يخلق النشاط فعلا فرص عمل جديدة؛
- ✓ الدراسات المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية.

2- كيفية معالجة ملفات طلبات القرض

على البنك أن يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية مع السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار. لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة على كل الهيئات المعنية مع احترام المهل المحددة، وهذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

يتبع قبول دراسة الملف بإفادة الاستلام المناسبة، وقد تكون هذه الوثيقة بمثابة التزام البنك بالرد في الآجال للطلب الذي أودع لدى الفرع.

أولا: تحضير ملف القرض

ملف القرض يختلف باختلاف نوع القرض الممنوح، ونظرا لتعدد هذه الوثائق حاولنا ذكرها فيما يلي:

- **الوثائق المطلوبة لقرض الاستغلال:**
  - ✓ طلب قرض؛
  - ✓ بطاقة مزارع / مربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية؛
  - ✓ نسخة طبق الأصل للسجل التجاري؛
  - ✓ عقد يثبت حق استغلال المساحة، عقد ملكية، أو عقد كراء، عقد ترخيص إداري؛
  - ✓ الوضعية القانونية (شخصية أدبية)؛
  - ✓ محضر تعيين الوكيل (شخصية أدبية)؛
  - ✓ شهادة أوضاع جبائيه وشبه جبائيه مصفية؛
  - ✓ مخطط الإنتاج التقديري؛
  - ✓ مخطط التمويل التقديري؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ شهادة عدم الاستدانة من الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية؛
- ✓ تصريح شرفي بعدم الاستدانة من المؤسسات المالية الأخرى؛
- ✓ قرار منح القرض بتوقيع من D.S.A؛
- ✓ قائمة المواصفات الموقعة من طالب القرض و D.S.A؛
- ✓ وثيقة التأمين المتعددة المخاطر؛
- ✓ شروط البنك؛

- **الوثائق المطلوبة لقرض الاستثمار:**

- ✓ طلب قرض؛
- ✓ عقد يثبت حق استغلال المساحة (عقد ملكية، أو رخصة استغلال قانونية، عقد ترخيص إداري)؛
- ✓ بطاقة فلاح مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية؛
- ✓ الوضعية القانونية (شخصية أدبية)؛
- ✓ محضر تعيين الوكيل (شخصية أدبية)؛
- ✓ دراسة تقنية وأدبية؛
- ✓ الحصيلة التقديرية وحسابات الاستغلال على مدى خمس سنوات؛
- ✓ فواتير شكلية / تقييم أولي؛
- ✓ أوضاع جبائيه وشبه جبائيه مصفية؛
- ✓ قائمة المواصفات الموقعة من طالب القرض و D.S.A؛
- ✓ قرار منح من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية والفلاحية بتوقيع D.S.A؛
- ✓ شهادة عدم الاستدانة من المؤسسات المالية الأخرى بما فيهم الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: أجال الإجابة

أ- **قروض الاستغلال**

- ✓ أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الوكالة / الوكالة المركزية، 20 يوما؛
- ✓ أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الفرع / الوكالة المركزية بصفتها المسؤول الأول على الوكالات 20 يوما + 20 يوما = 40 يوما؛
- ✓ أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص المديرية / الوكالة المركزية 20 يوما + 20 يوما + 20 يوما = 60 يوما.

ب-قروض الاستثمار

- ✓ أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الوكالة / الوكالة المركزية 30 يوما؛
- ✓ أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الفرع / الوكالة المركزية بصفته المسؤول عن الوكالات 60 يوما؛
- ✓ أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص المديرية العامة 90 يوما.

المطلب الثالث: كيفية منح ومتابعة القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن عملية منح القرض هي عملية ضرورية وذات أهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي فبمجرد أن تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض سواء قرض استغلال أو استثمار، فإن البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض الذي يجب أن يستجيب إلى العديد من الاعتبارات المالية وغير المالية أي أن عملية منح القروض تتم عبر مراحل ووفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير التحليلية، ولا بد لأي بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون لديه سياسة للإقراض مكتوبة والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك وهي تختلف من بنك لأخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه.

1-كيفية منح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عادة ما تتم عملية الإقراض وفق الخطوات الأساسية التالية:

- ➢ **اتصال المقترض بالبنك:** تعد هذه الخطوة أول خطوة اتصال بين طرفي القرض (الزبون والبنك) حيث يحصل الزبون خلالها على أهم وأدق المعلومات التي تتعلق بنوع قرضه، لذلك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحرص في هذه المرحلة على إيصال المعلومات واضحة للزبون؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **تقديم ملف القرض:** بعد اطلاعه على مختلف الشروط والقوانين المتعلقة بقرضه وموافقته عليها يقوم العميل بتقديم الملف الائتماني الذي يطلب منه، والذي يتكون من جملة من الوثائق المذكورة سابقا، وهذا حسب نوع قرضه؛
- **الدراسة التحليلية للملف:** حيث يقوم البنك بدراسة الملف من الناحية القانونية الاقتصادية والمالية وذلك من خلال التأكد من استفاء الملف لكل الشروط اللازمة لمنح القرض وكذا التأكد من مدى صدق وموضوعية الدراسة التقنو اقتصادية، إضافة إلى دراسة القوائم المالية وتحليلها بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي.

وللإشارة فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يستعمل في تحليله للقوائم المالية نظام "STAR" والذي يقوم بحساب النسبة التالية:

- نسب الهيكلة؛
- نسب الخزينة؛
- نسب النشاط؛
- نسب المردودية.

- **الزيارة الميدانية:** قصد التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف يقوم المكلف بدراسة ملف القرض بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع موضوع القرض وذلك برفقة عمال من مصلحة العقارات ليتم في الأخير إعداد محضر معاينة والذي يمثل أحد أهم أنواع الرقابة الميدانية؛
- **عرض الملف على لجنة القرض:** يتم عرض الملف بعد دراسته على لجنة القرض مرفقا بمحضر المعاينة، حيث تتكون لجنة القرض من مدير الوكالة، رئيس مصلحة الصندوق ورئيس مصلحة القروض، كما يمكن للمكلف بالدراسة الانضمام إليها بحكم درايته الجيدة بالملف، حيث تقوم هذه اللجنة بإعداد "محضر لجنة القرض" الذي يشمل كل المعلومات الخاصة بصاحب المشروع، الدراسة التقنية الاقتصادية والمالية، طلب القرض والضمانات المقدمة لكي يتم إصدار القرار والإمضاء على المحضر من طرف جميع أعضاء اللجنة، وذلك بإصدار رأي بالإيجاب أو بالسلب على تمويل المشروع أو عدم تمويله وهنا نميز حالتين:

- **حالة الرفض:** رفض تمويل المشروع يجب أن يكون مرفق بمبرر مقنع، حيث يتم إعادة الملف إلى صاحبه مرفقا برسالة تبين سبب الرفض، ومن أهم أسباب رفض تمويل المشروع ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ السمعة السيئة؛
- ✓ عدم صدق القوائم المالية؛
- ✓ الضمانات غير كافية؛

نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين:

- ✓ مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض؛
- ✓ مرة اخرى على مستوى المديرية العامة؛

- **حالة القبول:** في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد، أو خطر معدل الفائدة (السيولة)، خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل (القيمة، الوقت)، ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورد للخدمات (الفواتير التي استعملها المقترض).

2- خطوات متابعة القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعد عملية متابعة القرض بعد منحه للعميل وسيلة رقابة فعالة لضمان البنك لاسترداد حقه في أجله المحدد وفق الخطة المرسومة لذلك من جهة ومساعدة العميل وتوجيهه وتقديم النصائح له أثناء قيامه بالنشاط من جهة أخرى.

ولمتابعة قروضه الممنوحة يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية الخطوات التالية:

- ✓ فتح ملف بالنسبة للزبون الجديد، والذي يحتوي كل الوثائق الضرورية التي تثبت تعامله مع البنك وكذا المعلومات الشخصية الهامة؛
- ✓ تكوين أوراق خاصة بالمخاطر العامة التي يمكن أن يتعرض القرض وكذا تبين أساليب وطرق مواجهتها في حال حدوثها فعلا؛
- ✓ متابعة تصرفات الزبون وما ينجر عنها من تجاوزات للحد منها وبالتالي ضمان أموال البنك؛
- ✓ إعداد تقارير شهرية لتحديد نقاط الخطر وتفاديها لذلك نجد أن البنك المركزي يوجب على كل البنوك إعداد هذه التقارير؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ إعداد جدول اهتلاك القرض يحدد قيمة كل دفعة والفائدة وكذا قيمة الرسوم المستحقة الدفع والعميل يجب أن يلتزم به، حيث يتم إعلام المقترض باقتراب سداد قيمة القسط قبل 15 يوما من وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار بذلك، وفي حالة عدم التسديد بعد 03 أيام يرسل له البنك إنذار يدفع قيمة الدفعة مضافا إليها غرامة تأخير، أما إذا طالت المدة وظهر بأن العميل لن يدفع ما عليه فإن البنك يقوم بإلغاء جدول الاهتلاك ومطالبة العميل بسداد قيمة القرض كامل إضافة إلى الفوائد وغرامات التأخير، أما إذا تمادى العميل في امتناعه عن الدفع فإن البنك يلجأ إلى القضاء كحل أخير لضمان حقوقه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: تقييم الكفاءة المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR باستخدام مؤشرات السيولة المالية

يعتمد البنك على مجموعة من المؤشرات منها ما يهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في البنك التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومنها ما يهدف إلى حساب وقياس خطر السيولة، وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث تحليل مؤشرات السيولة البنكية والتي تضمنت عدة مقاييس وطرق قياس مخاطر السيولة في البنوك وتأثير خطر السيولة على منح القروض في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: حساب نسب السيولة البنكية لبنك BADR ما بين 2012-2013

الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2012.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز *الشيكات البريدية*	14262190571074	البنك المركزي	00
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	00	ديون للمؤسسات المالية	1918520688944
موجودات مالية متاحة للبيع	12046638472298	ديون للزبائن	78810412213828
القروض والسلف على المؤسسات المالية	24834458207117	ديون مقدمة بشكل سندات	1396426024010
القروض والسلف على الزبائن	36743518306775	الضرائب الحالية- المطلوبات	104097307206

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	1052999225493	الضرائب المؤجلة- المطلوبات	40150343776
الضرائب الحالية- الأصول	391942572909	مطلوبات أخرى	715356519670
الضرائب المؤجلة- الأصول	122690862247	حسابات التسوية	1112735269281
أصول أخرى	31844211185	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	885103760871
حسابات التسوية	474600823469	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	00
المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات والميانات التابعة	855082388674	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	1011264213483
سندات التوظيف	00	ديون واجبة الدفع	1643481674209
أصول ثابتة	1317196702211	رأس المال	3300000000000
أصول غير ثابتة	1163639185	منح مرتبطة برأس المال	00
شهرة المحل	00	احتياطات	127430629198
		فرق التقييم	118500999865
		فرق إعادة التقييم	833633375304
		الأرباح المحتجزة	-895065951529
		نتيجة السنة	1012278914251

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموع الأصول	921343259826,37	مجموع الخصوم	921343259826,37

source:Rapport D'activité de BADR en 2012

الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2013.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	19181180595262	البنك المركزي	00
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	00	ديون للمؤسسات المالية	2765035123432
موجودات مالية متاحة للبيع	14227824079844	ديون للزبائن	83861894181252
القروض والسلف على المؤسسات المالية	18874266667520	ديون مقدمة بشكل سندات	1305705725371
القروض والسلف على الزبائن	41570816758671	الضرائب الحالية- المطلوبات	256878771608
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	1004259965205	الضرائب المؤجلة- المطلوبات	55826622045
الضرائب الحالية- الأصول	473022062382	مطلوبات أخرى	670490562037
الضرائب المؤجلة- الأصول	143841287648	حسابات التسوية	768377088869

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصول أخرى	26904630861	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	961483000132
حسابات التسوية	507631904567	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	00
المساهمات في الشركات الفرعية– المقاولات والكيانات التابعة	1024619076730	مخصصات للمخاطر البنكية العامة	1268256685499
سندات التوظيف	00	ديون واجبة الدفع	1493543223459
أصول ثابتة	1417871037253	رأس المال	3300000000000
أصول غير ثابتة	2225125986	منح مرتبطة برأس المال	00
شهرة المحل	00	احتياطات	244643592190
		فرق التقييم	167633320493
		فرق إعادة التقييم	833633375304
		الأرباح المحتجزة	-60954190257
		نتيجة السنة	563816083493
مجموع الأصول	**984562631919,27**	**مجموع الخصوم**	**984562631919,27**

source: Rapport d'activité de BADR en 2013.

من خلال المعطيات والحسابات المتواجدة في الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لسنتي2012 – 2013 نستطيع حساب ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-نسبة الرصيد النقدي

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ التي يحتفظ بها البنك في الصندوق وودائع الزبائن، حيث يتم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

$$\textbf{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{(\text{الرصيد في الصندوق + البنك المركزي})}{(\text{الودائع + الإلتزامات الأخرى})} \times \mathbf{100}$$

الجدول رقم (3-1): حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR لسنتي 2012-2013.

البيان	2012	2013
البسط	**14262190571074**	**19181180595262**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	14262190571074	19181180595262
المقام	**81444289422442**	**87297419866721**
البنك المركزي	00	00
ديون للمؤسسات المالية	1918520688944	2765035123432
ديون للزبائن	78810412213828	83861894181252
مطلوبات أخرى	715356519670	670490562037
البسط / المقام	**14262190571074 / 81444289422442**	**19181180595262 / 87297419866721**
النتيجة	**%17,512**	**%21,972**

المصدر: من إعداد الطالبة

لقد بينت معطيات الجدول رقم (3-1)، والتي تتضمن نسبة السيولة النقدية (الرصيد النقدي) لبنك BADR خلال سنة 2012 أنها بلغت 17,512 % ، بينما قدرت في سنة 2013 ب 21,972 %، وهذا يعني أن هذه النسبة تدل على مدى الكفاءة في النقدية الحاضرة، والتي تقابل معظم الاحتياجات العاجلة خاصة المترتبة على طلبات السحب من الودائع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتفسر هذه الزيادة في النسبة بتلك الموجودات السائلة المحتفظ بها في البنك، مما يؤثر على إمكانية البنك في تحقيق هدف الربحية، إذ أن ارتفاع معدل السيولة سيكون تأثيره عكسيا على الأرباح.

ملاحظة: بمأن دراسة الحالة كانت على مستوى بنك BADR ، فلقد تعذر دراسة بعض العناصر الرئيسية التي تخدم نسب السيولة، ولهذا فإننا سنقوم بحساب هذه النسب عن طريق حسابات جزئية لها نفس الصفات من حيث (رقم الحساب، مدينية ودائنية الحساب).

2-نسبة السيولة القانونية

تعبر عن العلاقة بين الموجودات السائلة المحتفظ بها لدى البنك في صندوق البنك المركزي حيث تم حسابها وفق المعادلة التالية:

نسبة السيولة القانونية =

$$\frac{(\text{النقد في الصندوق+الخزينة العمومية+الرصيد لدى البنك المركزي+ الأوراق التجارية والمالية +الإستثمارات})}{(\text{إجمالي الودائع+المبالغ المقترضة من البنك المركزي+ المستحقات+ البنوك والحوالات+ خطابات إعتمادية دورية مستحقة الدفع})} \times 100$$

الجدول رقم (3-2): نسبة السيولة القانونية لبنك BADR لسنتي 2012-2013.

البيان	2012	2013
البسط	**17488632526637**	**22631955800436**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	14262190571074	19181180595262
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	1052999225493	1004259965205
المساهمات في الشركات الفرعية، المقاولات والكيانات التابعة	855082388674	1026419076730
سندات التوظيف	00	00
أصول ثابتة	1317196702211	1417871037253
أصول غير ثابتة	1163639185	2225125986

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقام	82125358926782	87932635057055
البنك المركزي	00	00
ديون للمؤسسات المالية	1918520688944	2765035123432
ديون للزبائن	78810412213828	83861894181252
ديون مقدمة بشكل سندات	1396426024010	1305705752371
البسط / المقام	**17488632526637 / 82125358926782**	**22631955800436 / 87932635057055**
النتيجة	**%21,295**	**%25,738**

المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الجدول رقم(3-2) الذي يتضمن نسبة السيولة القانونية لبنك BADR أن هذه النسبة بلغت 21,295 % خلال سنة 2012، ثم ارتفعت إلى 25,738 % خلال سنة 2013.

ويفسر هذا الارتفاع في النسبة بزيادة الارتفاع في الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة.

ملاحظة: هذه النسبة تلزم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الأم) الاحتفاظ بها لدى السلطة النقدية، ولذا لا نجد لها أهمية كبيرة لدى الوكالات الفرعية.

3-نسبة التوظيف

وتمثل هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة وكالة البنك، حيث تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، حيث تحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

الجدول رقم (3-3): حساب نسبة التوظيف لبنك BADR لسنتي 2012-2013

البيان	2012	2013
البسط	**37796517532268**	**42575076723876**
القروض والسلف على الزبائن	36743518306775	41570816758671
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	1052999225493	1004259965205

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقام	82125358926782	87932635057455
ديون للمؤسسات المالية	1918520688944	2765035123432
ديون للزبائن	78810412213828	83861894181252
ديون مقدمة بشكل سندات	1396426024010	1305705752771
البسط / المقام	**37796517532268 / 82125358926782**	**42575076723876 / 87932635057455**
النتيجة	**% 46,023**	**% 48,418**

المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الجدول رقم (3-3): الذي يتضمن نسبة التوظيف خلال 2012 والتي بلغت 46,023 % ثم ارتفت إلى 48,418 % خلال سنة 2013، مما يعني أن هذه الزيادة تعود إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنك BADR من إجمالي ودائع العملاء التي بحوزته، وهذا ما يعزز من إمكانية البنك على تحقيق هدف الربحية ، فارتفاعها يؤثر إيجابا على الأرباح، أما انخفاضها يؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة.

المطلب الثاني: حساب وقياس خطر السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

هناك عدة طرق يتم بواسطتها حساب خطر السيولة منها:

1-حساب السيولة اليومية: حيث يتم حسابها عن طريق فائض الأساس.

- **فائض الأساس:** إن هذا الفائض يساوي الأصول السائلة منقوص منها الخصوم اليومية، انطلاقا من الجدول الموالي نقوم بإعداد طريقة لحساب هذا الفائض والتي تتم اعتمادا على الميزانية الشهرية.

الجدول رقم (3-4): حساب فائض الأساس لشهر ديسمبر 2013.

البيان	المبالغ
الأصول السائلة	**1918110595262**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	19181180595262

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات	00
الخصوم السائلة	**86626929304684**
ديون للمؤسسات المالية	2765035123432
ديون للزبائن	83861894181252
فائض الأساس= الأصول السائلة – الخصوم السائلة	= 1918110595262 – 86626929304684
النتيجة	**-84708818709421**

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال معطيات الجدول (3-4) نجد أن فائض الأساس بالنسبة لشهر ديسمبر 2013 سالب، والذي قدر ب: 84708818709421- مما يدل أن بنك BADR يمكن أن يكون معرض لخطر السيولة حيث أنه مول جميع أصوله باستخدام رأس مال العامل.

2-طريقة سلم الاستحقاق: يتم من خلالها قياس السيولة عن طريق مقارنة التدفقات المستقبلية لأصول البنك وخصومه خلال فترات استحقاق محددة، وهذا الجدول يبين هذه الأصول والخصوم.

الجدول رقم (3-5): سلم استحقاق الأصناف الواسعة

الفترة	الخصوم	الأصول	الخصوم الصافية
أسبوع أو أقل	53000	29000	24000
8 أيام – 1 شهر	1420000	1230000	190000
1 شهر – 3 شهر	21300000	1259000	871000
3 شهر – 6 شهر	6570000	8648000	-2078000
6 شهر – 12 شهر	9870672	8630150	1240522
1 سنة – 3 سنوات	12925130	13724000	-798870
أكثر من 3 سنوات	81698196	80976500	721696

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموع	**114581824**	**114581824**	**00**

المصدر: سعيدة طايبي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

نلاحظ من خلال الفترة التي تمتد من أسبوع إلى 3 شهر أن وكالة BADR ليست بحاجة إلى السيولة، بل هي في حالة فائض وعليها أن تفكر في إيجاد أحسن الطرق للتوظيف وبصفة مثالية بهدف استخدام هذه الموارد.

كما نجد وكالة البنك خلال الفترة ما بين 3-6 شهر مطالبة بالحصول على مبلغ قدره: 2078000 دج من السوق النقدي، ونفس الشيء بالنسبة للفترة انطلاقا من 1 سنة وهذا راجع لمعظم الالتزامات المقدمة من طرف هذه الوكالة، إذ عليها أن تجد كيفية الحصول على مبلغ 798870 دج لكن هذا العجز لا يعتبر مشكل لأنه بالنسبة للفترة الممتدة من أكثر من 1 سنة أغلب الأصول هي التزامات معطاة بمعنى أن المسحوبات تكون غير مؤكدة.

ولهذا السبب يجب عدم الاعتماد على الاستحقاق لأن استحقاقية الأصول والخصوم الإلزامية تكون في كثير من الأحيان غير دقيقة لأنها تتطلب قدرة كبيرة لشرحها والتحكم في معاييرها.

3-طريقة مؤشر السيولة: تهتم هذه الطريقة بقياس مدى الخلل المتواجد بين الاستحقاقات لأنه من الصعب على البنك الذي يعمل بخصوم وأصول تستحق بمواعيد مختلفة لذا وجب ترجيح مختلف الاستحقاقات، ويتم حسابه وفق المعدل التالي:

$$\text{مؤشر السيولة المرجح} = \frac{\text{إجمالي الخصوم المرجحة}}{\text{إجمالي الأصول المرجحة}}$$

الجدول رقم (3-6): حساب مؤشر السيولة المرجحة لبنك BADR

الفترة	الخصوم	الأصول	معامل الترجيح	الخصوم المرجحة	الأصول المرجحة
1أسبوع أو أقل	53000	29000	1	53000	29000
8 أيام – 1 شهر	1420000	1230000	2	2840000	2460000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 شهر – 3 شهر	2130000	1259000	3	6390000	3777000
3 شهر – 6 شهر	6570000	8648000	4	26280000	34592000
6 شهر – 12 شهر	9870672	8630150	5	49353360	43150750
1 سنة – 3 سنوات	12925130	13724000	6	77550780	82344000
أكثر من 3 سنوات	81698196	80976500	7	571887372	566835500
المجموع	/	/	**8**	**734354512**	**733188250**

المصدر: سعيدة طايبي، مرجع سبق ذكره، ص115.

$$\textbf{مؤشر السيولة المرجح} = \frac{\mathbf{734354512}}{\mathbf{733188250}} = \mathbf{1}$$

من خلال ما سبق يقدر مؤشر السيولة المرجح ب: 1 وهذا يعني أن أصول وخصوم وكالة BADR متوافقة في هذه المرحلة، أي أن موعد استحقاق الخصوم أقل من موعد استحقاق الأصول.

ملاحظة: يفرض معامل الترجيح على أساس موعد استحقاق الأصول والخصوم.

بناءا على ما سبق يتضح بأن وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتبارها من البنوك التجارية في الجزائر تطبق نسب السيولة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف)، المعمول بها لدى سلطة النقد الجزائرية، فتبينا لنا من خلال تحليل مؤشرات هذه السيولة أن خزينة الوكالة في وضعية فائض، مما يؤدي إلى وجود خطر والمتمثل في اختلاف العلاقة بين السيولة والعائد.

كذلك أن معظم الطرق المستعملة لحساب خطر السيولة (حساب السيولة اليومية عن طريق فائض الأساس، ومؤشر السيولة وسلم الاستحقاق)، تعتبر نتائجها مجرد نتائج محصل عليها فقط، إذ لا تستعمل لتحسين وضعية الوكالة من السيولة، ويبقى العائق الوحيد أمام هذه الوضعية هو نقص المعلومات أي عدم التمكن من الحصول على المعطيات اللازمة من كل الأقسام في وقتها المناسب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: تأثير خطر السيولة على منح القروض في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعتبر السيولة من الأمور ذات الأسبقية التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وعادة ما تحتفظ البنوك بمجموعة من الأصول السائلة مثل: أذونات الخزينة والأوراق المالية الحكومية، وإذا ما احتفظ البنك بالأموال سواءا في صورة نقدية أو في صورة أصول سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقدية فإنه ذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض.

حيث تعتبر القروض من أهم بنود ميزانية البنك التجاري وأهم مورد لتحقيق الأرباح ويتضمن هذا البند كل أنواع القروض والسلفيات التي قام البنك بمنحها لعملائه (أي المبالغ الممنوحة فعلا للمقترضين والمقيدة على حساباتهم وذلك دون الأرصدة التي لم تستعمل من هذه التسهيلات المصرح بها لهم).

ويلاحظ أن هذه القروض تختلف عن الضمانات التي تقدم على أساسها هذه القروض ويلاحظ أيضا أن بند القروض يعتبر من أقل البنود سيولة ولكن تتفاوت درجة السيولة بحسب الآجال المختلفة التي يتم على أساسها سداد هذه القروض.

والهدف الأساسي من منح القروض هو لتعظيم قيمة أسهم البنوك وبالتالي تعظيم ثروة المالكين عن طريق تحقيق ربحية مثلى، وتلبية متطلبات السيولة والأمان للمساهمين، والمساهمة في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وإدارة الموارد المالية في البنوك وتوظيفها بصورة سليمة.

حيث أن البنوك كلما كانت تمتلك نوعيات خاصة وكفاءات بشرية مؤهلة ونزيهة وكذلك سيولة كافية وموارد مالية متوفرة، كلما كان البنك أقدر على منح قروض جديدة ولديه المقدرة على تحمل مخاطر أكبر (مخاطر السيولة).

وبالأخص إذا كانت لديه احتياطات كبيرة ثم تكوينها خلال فترات سابقة لا سيما أن البنوك تتحمل تكاليف مصرفية وتكاليف تشغيلية إضافية إلى التكاليف التأسيسية.

إن احتياجات السيولة تختلف من بنك لآخر بسب اختلاف التدفقات الواردة والخارجة من البنك (في شكل تلقي الودائع ومنح القروض)، وعلى هذا الأساس فإن البنوك مدعوة لأن يكون استعدادها كبير من أجل منح القروض وتسهيلات تدر عليها عائدا يغطي التكاليف ويحقق لها ربحية مناسبة.

حيث كلما كان البنك رائدا في السوق المصرفي ويحوز على جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطه، كلما كانت قابليته على الإقراض أكبر وإمكانيته على الاختراق والتغلغل في الأسواق من خلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخدمة الجيدة وتقديم خدمات ومنتجات جيدة وحسب رغبة الزبائن، حيث أن البنوك الجيدة لا تجد أمامها سوى الزبون الجدي والحريص أي الذي يحتوي التعامل معه على درجة أكبر من المخاطر، ويكون البنك على استعداد للتعامل مع هذا الزبون، كما أنه بإمكان البنوك أن تنمي أو توسع حصتها السوقية إذا قامت بتلبية حاجات ورغبات المنطقة التي تعمل فيها وذلك عن طريق التنويع في تقديم القروض (زراعية، صناعية، خدمية، تأمين...إلخ).

وحسب الدراسة التطبيقية التي تمت في الوكالة (325) التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تبن أنه عندما تزداد القروض والسلفيات بمعدلات تفوق الزيادة في الودائع تزداد بالمقابل حاجة البنك للسيولة للوفاء وتغطية الالتزامات.

ويحدث خطر السيولة عندما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقود كذلك فإن السيولة تمثل سيف ذو حدين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الأقصى لها أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلبا على ربحية البنك لأنه لم يستثمر الفائض في الجوانب أخرى (كالقروض)، ومن ناحية أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي ويحقق الضعف في كفاءة البنك من حيث الوفاء بالالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض، ولتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب، أو الاحتفاظ بالفائض النقدي لديها لدى بنوك أخرى وسحبها عند الحاجة إليها وإذا كان ذلك غير كاف فيلجأ البنك للاقتراض من البنك المركزي بصفته بنك البنوك والمقرض الأخير لها، والهدف من ذلك هو علاج بعض المشكلات المؤقتة التي تعترض موقف السيولة في البنك.

والمعروف أن البنك المركزي لا يقوم بتقديم القروض في أي وقت وبدون ضابط أو رابط فهو يقوم أيضا بدراسة الغرض من القرض، ولابد أن يقتنع قبل أن يتخذ قراره بتصرفات البنك بخصوص السيولة.

وتسمى هذه القروض بالقروض المخصومة تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي وتخصم منها الفوائد مقدما (وهو سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك للحصول على هذه القروض) حيث تأخذ شكل قروض قصيرة الأجل مقابل تحرير سند يتعهد بموجبه البنك التجاري بدفع المبلغ وفوائده في تاريخ لاحق، وذلك لسد عجز مؤقت في السيولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الأسباب المهمة لحدوث العجز في السيولة هو سحب الودائع والإفراط في منح القروض وعدم الموازنة بين تواريخ استحقاق هاتين العمليتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

من خلال قيامنا بالدراسة التطبيقية في بنك تجاري وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبعد تقديمنا للوكالة بمختلف مجالات تدخله فهو كغيره من البنوك التجارية له هدف رئيسي وهو الحصول على حصة سوقية معتبرة في عالم تنافسي مستخدما كل طاقاته البشرية المادية بهدف إرضاء زبائنه.

حيث أن هذا البنك يقوم بدراسة دقيقة جدا لمختلف القروض قبل إصدار الموافقة النهائية للمقترض، حيث يقوم البنك بتقييم الوضعية المالية للعميل، إضافة إلى قيامه بالتقييم المالي للمشروع المراد تمويله من أجل تجنب المخاطر.

ولقد ساهم الارتفاع في ودائع الوكالة مقابل الانخفاض في السنوات الماضية بتعزيز أكثر لقدرة رؤوس الأموال القابلة للإقراض وإيجاد وضعية جيدة للسيولة فضلا عن ذلك فلقد تسبب الفائض في السيولة في إيجاد نشاط أقل ديناميكية في السوق النقدية بحكم أنها تتوفر على موارد مالية مستقرة والتي تسمح لها بتأدية نشاطاتها المختلفة في ظرف يتميز بضعف خطر السيولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الطبيعة الخاصة للنشاطات البنكية المختلفة والمعايير التي تحكمها، والعائد الذي تسعى لتحقيقه البنوك التجارية، جعل هذه الأخيرة يغلب عليها طابع المخاطرة الذي أصبح مفهوما لصيقا بالعمليات البنكية وملازما لها، لاسيما مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة. فتعرض البنوك التجارية للمخاطر أصبح يعد المبرر الأساسي للعوائد المالية التي تجنيها. حيث كلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة، كلما كان العائد المتوقع كبير. وبالتالي، فإن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، ولهذا لابد للبنوك التجارية أن تكون إدارتها سليمة وحيدة لمثل هذه المخاطر وتحسين بعض الأنظمة داخل هيكلها الداخلي وخاصة نظام المعلومات الداخلي وتوفير الكفاءات ذات تكوين عالي واستعمال كل الإجراءات والسياسات المناسبة لإدارة مخاطر السيولة.

اختبار الفرضيات

- ✓ توصلنا من خلال الفصل الثاني إلى أن مخاطر السيولة هي عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الآجال المحددة وهذا ما جعلنا نثبت صحة الفرضية الأولى.
- ✓ توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية إلى أن البنوك التجارية تطبق مجموعة من مؤشرات السيولة البنكية المفروضة من طرف السلطة النقدية منها: نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف...إلخ، ما جعلنا نثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية إلى أن البنوك التجارية عند توفرها على السيولة تزداد في منح القروض لزبائنها أما في حالة نقص السيولة فتتراجع نسبيا عن أداء هذه الوظيفة ، ما جعلنا نثبت صحة الفرضية الثالثة.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استطعنا جمع حوصلة من النتائج والتوصيات، تخص السيولة في حالتها السليمة وكذا أثناء مواجهة مخاطرها.

النتائج

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أهم النتائج والتي يمكن أن تساهم في إغناء الجانب المعرفي وهي كالتالي:

- ✓ إن الملائمة بين هدفي السيولة والربحية يحقق هدف أساسي للبنك وهو زيادة قيمته السوقية؛
- ✓ تتميز الودائع بأنها تعمل على تخفيض مخاطر السيولة التي قد تتعرض لها البنوك التجارية عند مواجهة السحوبات في تواريخ الاستحقاق؛
- ✓ يؤثر حجم وطبيعة الودائع على متطلبات السيولة لدى البنك التجاري؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ هناك علاقة طردية وطيدة بين السيولة والعائد في البنوك التجارية؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين السيولة والمخاطرة في البنوك التجارية وهذا ما يفسره حالة العجز والفائض؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين السيولة ومنح القروض في البنوك التجارية فعند توفر السيولة في البنوك تزداد البنوك في منح القروض لزبائنها أما في حالة نقص السيولة فتتراجع البنوك نسبيا عن أداء هذه الوظيفة بسبب قلة السيولة؛
- ✓ إن البنوك التجارية الجزائرية في صورة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تستعمل تقنيات بشكل غير محدد الأهداف، حيث تطبقها في جانب حسابي وتحديد المؤشرات دون المرور إلى مرحلة الاستعمال الحقيقي؛
- ✓ تمتلك وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية محفظة مالية ثقيلة وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي ونظرا للحجم الهائل للموارد المالية ينتج عنها خطر السيولة والمتمثل في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الآجال المحددة؛
- ✓ افتقار البنوك التجارية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر حيث تنعدم فيها إدارة خاصة بالمخاطر؛
- ✓ تلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي في حالة العجز لتوفير السيولة اللازمة أي عند تعرضه لخطر السيولة، إما عن طريق استدعاء جزء من الاحتياط الفائض المودع لدى البنك المركزي، وإما عن طريق الاقتراض منها وهذا لسد العجز في السيولة.

الاقتراحات

من خلال دراستنا نستطيع تقديم بعض التوصيات من بنه ما يلي:

- ✓ محاولة الاستفادة من فائض السيولة الموجود لدى البنك خلال منح القروض، وأيضا زيادة استثماراتها؛
- ✓ ضرورة إتباع استراتيجية فعالة، وشاملة لإدارة السيولة لتشمل إدارة سيولة الأصول، وإدارة سيولة الخصوم، والإدارة المتوازنة؛
- ✓ توثيق التعاون بين البنوك التجارية في مجال إدارة السيولة وتسوية بعض المعاملات بينها، وذلك بإتاحة إمكانية قيام البنوك التجارية ذات الفائض النقدي بتحويل جزء منه إلى البنوك التجارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذات العجز التي بحاجة إليه، وهذا في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عوائد أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عنها عوائد؛

- ✓ الإلزام بنظام محدد يتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقية وهذا من خلال وجود بيانات ومعلومات دقيقة عنها؛
- ✓ ضرورة التأكد من الملاءة وفعاليتها عن طريق ضبط نظام داخلي لإدارة مخاطر السيولة بشكل دوري؛
- ✓ على السلطات النقدية تدعيم سياسة إدارة مخاطر السيولة بعد التأكد من أن البنوك التجارية تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذه المخاطر؛
- ✓ على البنوك التجارية تقييم وضع الضمانات لديها بفاعلية، وأن تصنف الضمانات لديها استنادا إلى درجة تسييلها، ووضع سيناريوهات لتسييل هذه الضمانات في الحالات الطارئة؛
- ✓ ضرورة إعداد البيانات الرقمية والتقارير الخاصة بالمخاطر، وإرسالها إلى الإدارة العليا بهدف قياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة؛
- ✓ وضع استراتيجيات لمعالجة أزمات السيولة بخطط موضوعة لمواجهة الطوارئ؛
- ✓ على البنوك تطوير سياسة (هيكل) لإدارة مخاطر السيولة يوضح بشكل رئيسي دور مسؤوليات مجلس الإدارة في إدارة مخاطر السيولة من خلال إنشاء وحدة مركزية في البنك تعنى بتلك المخاطر وتحديد مهام وصلاحيات هذه الوحدة في ظل الأزمات الضاغطة.

أفاق البحث

من منطلق اعتقادنا أنه مازال هناك بعض النقاط تحتاج إلى تحليل أعمق وبحوث جديدة وإلى دراسة مكملة تغطي جوانب قصور هذا البحث، فإننا نقترح بعض أهم المواضيع والإشكاليات التي نراها جديرة بالبحث والتي نشير إلى البعض منها فيما يلي:

- ✓ أثر اتفاقية بازل 3 على إدارة مخاطر السيولة؛
- ✓ تجديد السيولة في البنوك التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الكتب

1- ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

2- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية-تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

3- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2013.

4- أنس البكري ووليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5- جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العلمي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

6- حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسن راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2011.

7- حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

8- حسين جميل البديري، البنوك (مدخل محاسبي وإداري)، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

9- حسين محمد سمحان وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010.

10-حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

11-خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2006.

12-خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13-دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

14-رايس عبد الحق وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الإقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

15-رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008.

16-رسمية زكي قرياص وآخرون، الأسواق المالية (أسواق رأس المال-البورصات-البنوك-شركات الاستثمار)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.

17-زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، بدون سنة نشر.

18- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

19-سعيد سامي الحلاق محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.

20-سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

21-صادق راشد الشمري، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العلمية)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

22-صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية (مداخل وتطبيقات)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

23-صادق رائد الشمري، إدارة العمليات المصرفية (مداخل وتطبيقات)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.

24-صلاح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

25-صلاح حسن، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26-طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

27-طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

28-عبد الغفار حنفي ورسمية زكي قرياص، البورصات والمؤسسات المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002,

29-عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.

30-عبد المعطي رضا الرشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.

31-عبير فوزان العبادي، إدارة المخاطر المالية (في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي)، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

32-محمد حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي (دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية)، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

33-محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 1998.

34-محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.

35-محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

36-محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، 2002.

37-محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية (الأسس النظرية والتطبيقات العلمية)، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

38-مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

39-نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، بيروت-لبنان، 2005.

40-نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الأصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

41-نذير عدنان عبد الرحمان الصالحي، القروض المتبادلة (مفهومها وحكمها وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي)، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

42-هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009.

أ- الرسائل والجامعية

1- كريمة حفصة، أثر إدارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-الجزائر، 2015.

2- فاتن الواعر، دور إدارة المخاطر في تنمية القروض البنكية، دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال-أم البواقي-مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2013.

3- نصر رمضان أحلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة)، مذكرة ماجيستر، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

4- عياش زوبير، فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2007.

5- إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

6- عياش زوبير، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة ولاية أم الواقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علو التسيير، جامعة أم البواقي، 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

8- حكمت براح، تسيير المخاطر البنكية وفق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، في علو التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.

9- عبدالغني قواوسي، تجديد السيولة في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر،2014.

10-عتروس صونيا، أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.

11 -حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة في بالبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علو التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011.

12 -سعيدة طايبي، آليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2012.

ج- المؤتمرات والملتقيات

1- أسيا قاسمي وحمزة فيلالي، المخاطر المصرفية ومنطلق تسيرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 12-13 ديسمبر 2011.

2- حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- مبارك بوعشة، إدارة المخاطر البنكية (مع إشارة خاصة للجزائر)، المؤتمر العلمي الدولي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، 2007.

4- مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة-كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، ليومي 16-18 أفريل 2007، المخاطر الائتمانية تحليلها-قياسها- إدارتها والحد منها، مفتاح صالح أستاذ محاضر-جامعة بسكرة-الجزائر، معارفي فريدة أستاذة باحثة-جامعة بسكرة-الجزائر.

د-القواعد والتنظيمات

- القواعد الخاصة بنظام السيولة والتعليمات الصادرة بشأن أوضاع السيولة في الجهاز المصرفي، التعليمات رقم (2 / رب / 49 / 1997) في شأن نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات.

هـ- المراجع باللغة الأجنبية

1- J bessis, gestion des risques et gestion actif-passif des banques, dalloz, paris, 1996.

2- M zuhayr, les banques a' l'ére de la mondialisation, édition économico, paris, 1998.

3- S de coussergues, gestion de la banque de diagmostic, 5eme édition, .dunodit, paris, 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (01): اتفاقية القرض.

اتـفـاقيـة الـقـرض

(ملحق رقم 11 من وجيز القرض/ افريل 1994)

بين الموقعين أسفله

بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأسمال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000.00 دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640ب00، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش، والممثلة

من جهة

السيد:
بصفته : مدير وكالة عين البيضاء 325
العنوان : ضريق سدراتة عين البيضاء
الهاتف : 36 34 49 032
فاكس : 69 30 49 032

من جهة أخرى

المعين فيما يلي: المقترض

السيد: الاسم، اللقب
العنوان :

موضوع الاتفاقية:

بموجب هذه الاتفاقية، يمنح البنك للمقترض المذكور أعلاه قرض حسب الشروط الخاصة و العامة المحددة ة كما يلي:

I الشروط الخاصة للقرض

رقم القرض :
ارجاء : كلي
طبيعة القرض : قرض طويل المدى CNAC
موضوع القرض : تربية الابقار
نسبة الفائدة متغيرة : 0.00 = النسبة القاعدية : 5.25 %(+) الهامش :0.00%
الفوائد الكبيسة : عند القسط الاول
عمولة الارتباط : 0.00%
تاريخ بداية الاستعمال:
رقم حساب التسديد :
دورية التسديد : سداسية
مصاريف التكفل : 0.00 دج
مكان المشروع: :

مبلغ القرض: دج
مدة الارجاء: 036 شهرا

مدة القرض: 096 شهرا
مبلغ الاستحقاقات : تنازلي
دعم:5.25 %
نسبة فوائد التأخير 7,25 %
نسبة عقوبة التأخير : 2,00 %
تاريخ نهاية الاستعمال:
رقم حساب القرض :
مصاريف الملف : 0.00 دج
مصاريف الرهن : 0,00 دج

II الشروط العامة للقرض

المادة 01 : مبلغ وموضوع القرض :

يسمح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة 02 موضوع القرض :

بناء على طلب التمويل المقدم من طرف المقترض ، فان القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة ، وهذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف .

المادة 3 : – مدة القرض :

– يسمح القرض لمدة ولفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة .

– غير انه اذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل كتابة للاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة ، فان هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة اذا لم يقبل البنك تمديدها .

المادة 4 : نسبة الفائدة المتغيرة

إن نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول واضافة الى النسبة المحددة في الشروط الخاصة .

– تخضع النسبة القاعدية المذكورة ضمن الشروط الخاصة للمراجعة الدورية.

– يتم اخطار المقترض بكل تعديل في النسبة ويصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون قيد أو تحفظ

المادة 5 : الرسوم والعمولات

– تكون جميع الرسوم والعمولات المرتبطة بمنح واستعمال القرض على عاتق المقترض، إلى جانب الرسوم والعمولات التي تكتسب لاحقا وذلك طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية.

المادة 6 : كيفية استعمال القرض

ان القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة صاحب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة البنكية للمقترض تحت الرقم المشار اليه ضمن الشروط الخاصة

– توفير استعمالات القرض حسب احتياجات التمويل الذي يتم تقديمه ببيانات اعتمادها من طرف البنك وتقديم بيانات لا اعتماد على المستعملات الأخرى

– إن اثبات القرض وتعبئته يكون حسب الكتابات والمعاملات المسجلة من طرف البنك

المادة 7 : طرق التسديد

– عند نهاية الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة، فان الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم إثبات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدده فيه الأصل والفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.

– هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه

– يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض والفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية.

– ان كل تعديل في نسبة الفائدة المحددة في الشروط الخاصة سيوجب مراجعة جدول التسديد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة 8 : الضمانات

– لضمان الوفاء بأصل القرض، الفوائد، المصاريف و العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.

– تكون مصاريف التسجيل والمصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.

– أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية بالاضافة الى الغاء القرض متابعته قضائيا

استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات

المادة 09: التسديد المسبق

– للمقترض الحق في التسديد المسبق للقرض جزئيا او كليا.

–التسديد الجزئي يقتطع من الاقساط المساعدة.

المادة 10 : الترخيص بالخصم

يعطي المقترض ترخيص للبنك الخصم الفوري من حسابه لمبالغ اي مكلفي لتسديد الاقساط من أصل وفوائد و غرامات وكذا العمولات لاجراء المستحقة واجبة الأداء (عمولات، مصاريف، ضرائب)

المادة 11 : شروط التسبيق

في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء من اصل، فوائد ومصاريف اخرى و ملحقات فان البنك يحتفظ بحق الزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية

– التصريح الخاطئ للمقترض.

– دفع النفقات التي لاتدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية

– تحويل الموضوع الأصلي للقرض

عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.

كل تعديل معلق بالوضعية المالية والقانونية للمقترض.

البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك

عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية، يتحمل المقترض جميع الاعباء المسجلة من طرف البنك لفعل الاداء المسبق.

المادة 12 : مراقبة القرض

– حتى يتسنى للبنك المراقبة المستمرة والمنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بما يلي :

* تقديم جميع البيانات والوثائق التي يراها البنك ضرورة

* تقديم صور مطابقة الأصل للسنة السنوية، وثائق الحسابات، والملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات

تسهيل الزيارات التي يقوم بها اعوان البنك وكذا الدخول بمحاسبات و المجهزين الاخرى

كذالك يستطيع البنك ان يتحقق في عين المكان وبناء على الوثائق المقدمة من طرفهم

المادة 13 : التزامات المقترض

مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول وما تلتزم المدين بموجب هذه الاتفاقية، فهو ملزم بما يلي:

* عدم تقديم لصالح الدائنين الآخرين، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن على آخر على الأموال الموجودة حاليا أو المستقبلية، حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.

*العمل على كل ما هو ضروري للابقاء وحماية مؤهلاته القانونية وكذا وسائل الإنتاج والخدمات.

*تأمين المعدات المنقولة والعقارات والوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التامين، وفي حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التامين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية

* تقديم للبنك رقم الاعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الانتاج أو الخدمات

المادة 14 : عقوبات التاخير

–كل تاخير من طرف المقترض عن الوفاء بالدين يؤدي إلى توجيهه إنذار الدفع بسبب هذا التاخير مع خصم فوائد التاخير.

– نسبة عقوبة التاخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15 : العمولة والمصاريف

– يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد ومصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة.

المادة 16 : تسوية النزاع

– نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17 : اختيار الموطن

لتنفيذ هذه الاتفاقية يختار الأطراف الموطن في العناوين السالفة الذكر.

في : عين البيضاء بتاريخ:

المقترض

السيد/

ع/ البنك

المصدر: وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية رقم 325.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (02): سند لأمر

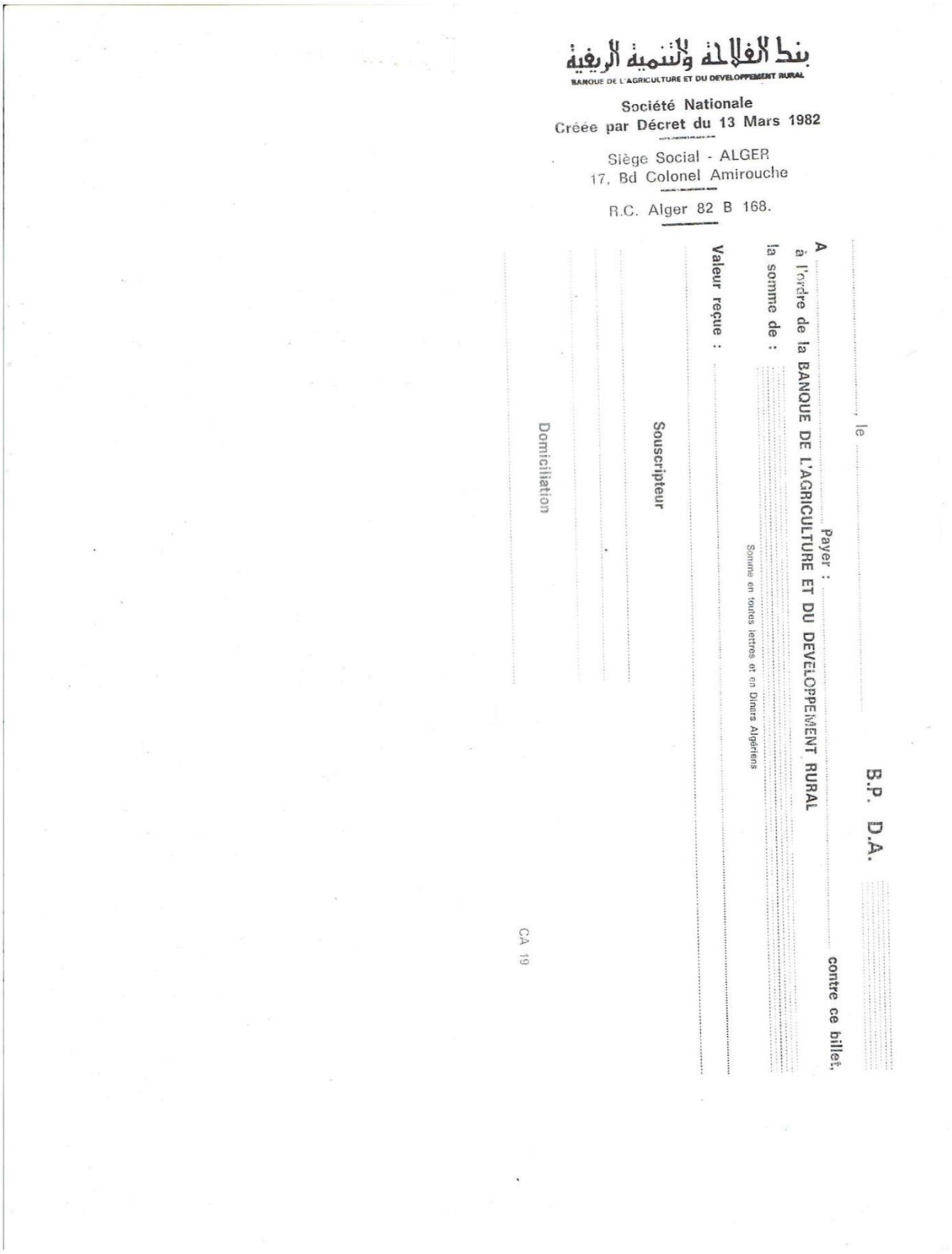

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social - ALGER
17, Bd Colonel Amirouche

R.C. Alger 82 B 168.

, le

B.P. D.A.

A Payer :
à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
la somme de :
Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

contre ce billet.

Valeur reçue :

Souscripteur

Domiciliation

CA 19

المصدر: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية رقم 325.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (03): وصل استلام ملف طلب القرض

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
ACCUSE DE RECEPTION DOSSIER DEMANDE DE CREDIT

AIN BEIDA LE

GRE OUM EL-BOUAGHI/KHENCHELA 004
ALE AIN BEIDA

INDICE 325

☐ Recu de: MR (1)

☐ Pour le compte de: LUI-MEME (2)

NATURE: TYPE DE CREDIT

Montant du ou des crédits sollicité(s):

Date limite de communication de la réponse de la Banque:

☐ Exploitation	☐ Investissement
☐ 15 jours (dossier relevant des pouvoirs Locaux)	☐ 15 jours (pouvoirs Locaux)
☐ 20 jours (dossier relevant des pouvoirs Régionaux)	☐ 25 jours (pouvoirs Régionaux)
☐ 25 jours (dossier relevant des pouvoirs Centraux)	☐ 35 jours (pouvoirs Centraux)

Cher client,

Le présent document vous permet de protester, en cas de non réception de la réponse de la Banque dans les délais fixés, auprès de la Direction du réseau d'exploitation (DRE)

Soit par téléphone au(x) N°: 021 69 73 37
Soit par Fax au(x) N°: 021 69 85 05

Laquelle prendra le problème en charge

Il est precisé que les delais en question, ne commencent a courir, qu'a partir de la réception de l'integralité des documents et informations (y compris les compléments) et la date de cet accusé marque le début de ce délai.

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (3)

1 Indiquer l'identité ou la raison sociale du demandeur du crèdit
2 Préciser l'identité de la société émettrice de la demande
3 Mettre une croix dans la case appropriée

المصدر: وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية رقم 325.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (04): الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2012.

Bilan 2012

Bilan au 31/ 12/ 2012	
Actif	**Montants**
Caisse, banque centrale, trésor public, center des chèques postaux	14262190571074
Actifs financiers détenus à des fins de la transaction	00
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	12046638472298
Prêts et créances sur les institutions financières	24834458207117
Prêts créances sur la clientèle	36743518306775
Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	1052999225493
Impôts courant – actif	391942572909
Impôts diffères – actif	122690862247
Autres actifs	31844211185
Compte de régularisation	474600823469
Participation dans les filles, les coentreprises ou les entités associer	855082388674
Immeuble de placement	00
Immobilisation corporelles	1317196702211
Immobilisation incorporelles	1163639185
Ecart d'acquisition	00
Total de l'actif	92134325982637
Passif	
Banque centrale	00

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Dettes envers les institution financières	1918520688944
Dettes envers la cliente	78810412213828
Dettes représentées par un titre	1394626024010
Impôts courants-passif	104097307206
Impôts différés-passif	40150343776
Antre passifs	715356519670
Comptes de régularisation	1112735269281
Provisions pour raques et chaeges	885103760871
Subventions d'équipement – antres subventions d'investissements	00
Fonds pour risques bancaires généraux	1011264213483
Dettes subordonnées	1643481674209
PRIMES LIEES AU CAPITAL	3300000000000
Capital	00
Réserves	127430629198
Ecart d'évolution	118500999865
Ecart de réévaluation	833633375304
Report à nouveau	-895065951529
Résultat de l'exercice	1012278914251
Total de passif	92134325982637

المصدر: rapport d'activité de Badr en 2012

www.manaraa.com

الملحق رقم (05): الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2013.

Bilan 2013

Bilan au 31/ 12/ 2013	
Actif	**Montants**
Caisse, banque centrale, trésor public, center des chèques postaux	19181180595262
Actifs financiers détenus à des fins de la transaction	00
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	14227824079844
Prêts et créances sur les institutions financières	18874266667520
Prêts créances sur la clientèle	41570816758671
Actifs financiers détenus jusqu' à l'échéance	1004259965205
Impôts courant – actif	473022062382
Impôts diffères – actif	143841287648
Autres actifs	26904630861
Compte de régularisation	507631904567
Participation dans les filles, les coentreprises ou les entités associes	1026419076730
Immeuble de placement	00
Immobilisation corporelles	1417871037253
Immobilisation incorporelles	2225125986
Ecart d'acquisition	00
Total de l'actif	**98456263191927**
Passif	
Banque centrale	00

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Dettes envers l'institution financière	2765035123432
Dettes envers la cliente	83861894181252
Dettes représentées par un titre	1305705752371
Impôts courants-passif	256878771608
Impôts différés-passif	55826622045
Antre passifs	670490562037
Comptes de régularisation	768377088869
Provisions pour raques et chaeges	961483000132
Subventions d'équipement – antres subventions d'investissements	00
Fonds pour risques bancaires généraux	1268256685499
Dettes subordonnées	1493543223459
Capital	3300000000000
PRIMES LIEES AU CAPITAL	00
Réserves	244643592190
Ecart d'évolution	167633320493
Ecart de réévaluation	833633375304
Report à nouveau	-60954190257
Résultat de l'exercice	5663816083493
Total de passif	**98456263191927**

المصدر: rapport d'activité de Badr en 2013

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

تبرز أهمية إدارة مخاطر السيولة من خلال تقدير الاحتياجات منها ودراسة حركة الودائع ومدى الطلب عليها، لكنها تعتبر أيضا من أصعب المشاكل التي تواجه حركية النشاط البنكي، فارتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض توظيفاتها في مجالات أكثر ربحية من جهة، ومن جهة أخرى فإن انخفاض مستواها يشكل عبء على البنوك التجارية لأنها لا تستطيع تلبية السحوبات النقدية من قبل المودعين مما يؤثر على العائد والمخاطرة، ومن هنا تظهر أهمية إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية والهدف منها هو البحث عن السبل والوسائل الكفيلة للتخلص أو التقليل منها.

ومن أجل إسقاط الدراسة النظرية لإدارة مخاطر السيولة على الواقع التطبيقي قمنا بإجراء دراسة على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR قصد معرفة كفاءته المالية ومدى استخدام مؤشرات السيولة البنكية بغرض تسيير مخاطرها.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية، القروض، مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السيولة.

Abstract

The importance of liquidity risk management appear through liquidity needs assessment and deposits movement study, but also it considered as one of the most difficult problems facing the banking activity, on one hand, rising liquidity levels generates the problem of less profitability of its mobilization, and on the other hand, the decline level constitutes a burden on commercial banks because they cannot meet cash withdrawals by depositors which affects the yield and risk, so it showed the importance of liquidity risk management in the Algerian banks in order to look for ways and means to eliminate or minimize them.

Through the presented research the study case was aimed to determining the level of financial efficiency and extent of the use of bank liquidity indicators in order to conduct its risks in the Agency of Agriculture and Rural Development Bank BADR.

Key words:

Commercial banks, Credits, Liquidity risk, Liquidity risk management.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com